هيباتيا



النحت في العقول

محمد أبو الغار: تراجع الحريات الأكاديمية يشهد بأن الدولة مفلسة ولا تدرك تحديات المستقبل

رقابة ذاتية تدعمها المؤسسة البحثية

قيود على الدراسات الشعبية

عميد آداب القاهرة السابق: ينفى تدخل الدولة فى الجامعة

نفيسة دسوقى:
حرية البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية "رؤية ميدانية"

شهادات ولقاءات

محمد أبو الغار ◆ عماد أبو غازى ◆ محمود إسماعيل
أحمد زايد ◆ صابر عرب

AFTE مؤسسة حرية الفكر والتعبير

هيباتيا نشرة غير دورية معنية بحرية الفكر والإبداع ◆ تصدر عن برنامج الرقابة ◆ العدد الرابع - مارس ٢٠١٠.

غير مخصصة للبيع



هيباتيا



مؤسسة حرية الفكر والتعبير
Association for Freedom of Thought and Expression

Tel: (+202) 333 084 41
Madient Adaa Hayet el tadris
Gamet el kaheraa - Giza - Blog 9 Apt 92

تليفون: ٣٣٣٠٨٤٤١(٢٠٢)
مدينة أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة
عمارة ٩ الدور التاسع شقة ٩٢ – الجيزة.

E-mail:info@afteegypt.org
www.afteegypt.org



كلمة

كوفى عنان

الأمين العام السابق للأمم المتحدة

فى افتتاح المؤتمر العالمى الأول لرؤساء الجامعات ١٨ - ١٩ يناير ٢٠٠٥ جامعة كولومبيا

"من أوائل الخطب التى ألقيتها بعد تولي منصبي كانت أمام مجموعة متميزة من رؤساء الجامعات من جميع أنحاء العالم . ومنذ البداية، كنت متيقنا أن الجامعات هم شركاء بالغى الأهمية لمنظمة الأمم المتحدة – وهو ما ثبت صحته – وأنتم كمعلمين، وجامعين للعلوم ومنتجين للمعرفة، وكأناس منخرطين بعمق فى إعانة العالم على مواجهة قضاياه المعاصره، قد أضحى دوركم غاية فى الأهمية".



المادة (٤٩) من الدستور المصرى

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافى . وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.



مجموعة من النشطاء والمهنيين يعملون بمؤسسة قانونية مستقلة نشأت عام ٢٠٠٦ تحت أسم مؤسسة حرية الفكر والتعبير ، وتهتم المؤسسة بالقضايا المتعلقة بتعزيز وحماية حرية الفكر والتعبير .

عن برنامج الرقابة

يأتي اهتمام المؤسسة بإنشاء برنامج الرقابة ، نتيجة اهتمامها بحرية الفكر والإبداع سواء كان " علمياً أو فنياً أو ثقافياً أو أدبياً" وذلك لما تتعرض له تلك المجالات من رقابة مستمرة وقيود عديدة ، تتبع مصادر عدة منها ما يتعلق بالسلطات الحكومية الرسمية ، ومنها ما يرتبط بالمؤسسات الدينية ، هذا إلى جانب تلك القيود التى يفرضها المجتمع ذاته لما يتسم به من ثقافة تقليدية تستند بالاساس إلى مقولات الفكر الدينى المنغلق فى أغلب الأحيان.





النحت فى العقول

بسمة عبد العزيز

مقدمة

سوف يذكر التاريخ أنه فى العقد الأول من مطلع القرن الحادي والعشرين صدرت فتاوى وأحاديث متعاقبة لرجال دين رسميين بينهم كل من "مفتي الجمهورية والبابا شنودة" تحرم فن النحت ، وسوف يذكر التاريخ أيضاً أن قسم النحت فى كلية الفنون الجميلة قارب أن يخلو من طلابه فى نهاية العقد حتى إنه اقتصر على طالب وحيد، وكاد أن يغلق أبوابه.

ما بين عصر الأسرة الثالثة وعصر الفتاوى القائمة مسافة زمنية واسعة تقارب الخمسة آلاف عام، شهدت مصر خلالها أحداثاً لا تعد ولا تحصي، خاضت ألواناً من الحروب ، وطرق أبوابها عشرات المحتلين، أثرت فيهم وتأثرت بهم ، ثم رحل من رحل واستقر آخرون وبقيت المئات وربما الآلاف من الآثار الفنية التى أرخت لفترات متنوعة من التاريخ المصري القديم والحديث.

نشأت المعرفة الفنية منذ بدايات الوجود، وسارت جنبًا إلى جنب لتتوازى مع تطور المعارف الأخرى الفلسفية منها والعلمية والدينية، واحتفظت لنفسها بموقع متميز كونها تمثل التعبير الأكثر وضوحاً وبروزاً عن حضارة الأمم وحياتها. ولطالما كان الفن هو الأقرب من السريرة والأوسع انتشاراً والأسهل تلقياً، لا يحتاج من المرء إلماماً بلغة الآخر أو معرفة عميقة بثقافته، فهو يحمل تأثيراً شعورياً ينتقل دون دراسة ودون شرح مستفيض، هو لغة مشتركة بين الناس من كل أرجاء الأرض..

والانبهار الذي تحققه مثلاً المعابد والمسلات والأهرامات فى وجدان ناظريها هو إحساس مشترك لا ينتقل بالكلمات، بل يمس النفس ويغمرها فى سلاسة وانسيابية.

وقد أثبت المصرى القديم تفوقا فريداً فى مجالات الفن المتعددة، فقدم للعالم الرسوم والنقوش ذوات الألوان الزاهية، التى مازالت تحتفظ برونقها حتى اليوم على جدران المقابر ، وشيد الأبنية والصروح المعمارية العظيمة ، وصنع التماثيل من الكتل الحجرية هائلة الأحجام باقتدار ندر أن يوجد، وببراعة فذة أتت بالبشر من شتى أنحاء العالم لتقف أمامها فى إجلال وإعجاب ورهبة.

ويعتبر الباحثون أن العصر الذهبى الأول لفن النحت فى مصر القديمة قد بدأ من الأسر الثالثة وحتى الأسرة السادسة، أي منذ ٢٧٧٨ وحتى ٢٢٦٠ قبل الميلاد، خلال فترة حكم أربعة من الأسر الملكية، وهى الفترة الزمنية التى بنى خلالها زوسر هرمه المدرج، وشيد الملوك الثلاثة أهراماتهم الكبرى الخالدة، التى تقول عنها الباحثة الفرنسية كلير لا لوت: إنها " أرست إلى الأبد دعائم عظمة ومجد هضبة الجيزة"1، وفى ذات الفترة تم نحت تمثال أبي الهول إلى الشرق من الأهرامات ليكون مشرفا على الوادى ، مرتفعاً عن الأرض بما يناهز العشرين متراً وممتداً عليها لمسافة خمسة وسبعين متراً، برأسه الملكي وجسده الذي يمثل أسداً عملاقاً، وملامحه التى تشكل وجه الملك خفرع، وبعيداً عن القيم الجمالية الرصينة المبهرة التى يحملها التمثال فإنه قد ظل شامخاً متحدياً لآلاف الأعوام ومواجهاً لعوامل شديدة القسوة ، وتصفه "لا لوت" فى كتابها "الفن والحياة فى مصر القديمة" **L' art et la vie dans l'Egypt ancienne** قائلة : " ظل هذا العمل فائق الإتقان على نفس عظمته وجلاله، فلم تؤثر فيه تلك القذائف المدفعية التى أطلقها عليه أحد أمراء العصور الوسطى، ولم تنل منه المناوشات التى شنها عليه جنود نابليون الفرنسيون، ولم تستطع رمال الصحراء العاصفة التى تهب مع الرياح العاتية أن تطمس معالم العظمة والمجد المترائية على هذا الوجه"2.

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي أولاه النحات المصري لتماثيل الملوك ، فقد نقل فن النحت إلينا ملامحاً من الحياة العادية فى مصر القديمة ، إذ أن هناك الكثير من القطع النحتية صغيرة الحجم التى تجسم الفلاح العامل بفأسه ، وصانع الجعة، وحاملى القرابين، والجنود، وصناع الفواخير، وطاحني الحبوب، بالإضافة لتمثال الكاتب المصري الشهير.

بدايات الانحدار ثم العودة

بأفول الحضارة المصرية القديمة وبداية عصور الاحتلال المتعاقبة، تراجعت مكانة فن النحت تدريجياً، وتوارى المثالون، خاصةً مع بروز المحاذير الإسلامية المتعلقة بالتصوير والتجسيد، وقد اتخذ الفن فى هذه المرحلة وجهة أخرى مغايرة، فسادت النقوش والزخارف الهندسية وازدهرت على حساب فنون النحت والتصوير3، وبحلول القرن السادس عشر وبينما كانت أوروبا تودع عصور الظلام وتبدأ عصور النهضة والتنوير، حيث أبدع الرواد علامات خالدة فى مسيرة الفن، كانت مصر صاحبة السبق تنسحب من هذا المضمار، يساق من مبدعيها من يساق إلى الأستانة، ويكتفى فنانوها بالزخرفة والخطوط متجاهلين ميراث عظيم من التصوير والنحت الحجري.

بمرور الوقت وتعاقب العصور تضعف شوكة الدولة العثمانية وتجيء الحملة الفرنسية، ثم ينفرد محمد على بحكم مصر، ليقوم ببعض التغييرات، ثم يبدأ بعد ذلك فاصل من الاحتلال الإنجليزى فى نهايات القرن التاسع عشر.

وفى بدايات القرن العشرين ومع اضمحلال الفكر الظلامي الذي تركته الدولة العثمانية، ومع تراجع الظلال التى ألقت بها على الفن المصري، ظهر بصيص من الضوء، على يد أحد أحفاد محمد على ويدعي يوسف كمال، الأمير المولع بالفنون التشكيلية والثقافة، الذي جاء ليضع لبنة تأخرت كثيراً ويقوم بتأسيس أول مدرسة للفنون الجميلة فى مصر من ماله الخاص، وهي المدرسة التى مثلت بداية لنهوض الفن المصري من عثرته، والتى اختلف إليها رواد التشكيل مثل: راغب عياد، ويوسف كامل، وقد تم افتتاح هذه المدرسة فى عام ١٩٠٨ وحوت أقساماً أربعة تختص بالتصوير والزخرفة والعمارة ، و–أخيراً –قسما للنحت، رأسه الفنان الفرنسي "جاليوم لا بلان"، وهو القسم الذي شهد مولد المثال العبقرى محمود مختار.

مختار ونهضة النحت

ولد مختار عام ١٨٩١ وتوفى عن عمر يناهز الثالثة والأربعين عاماً، وقد استكمل فى حياته القصيرة مسيرة النحاتين المصريين العظماء التى كانت قد انقطعت منذ الآف السنين، ورفع اسم الفن المصري الحديث فى المحافل الدولية، وخلف ميراثا فنيا عالميا هائلا من التماثيل والمنحوتات التى أرخت فى مجموعها لفترة تاريخية خصبة من الواقع المصرى، وتكفى فى هذا الصدد الإشارة لتمثالين منها، هما: التمثال الميدانى الأشهر " نهضة مصر"، وكذلك تمثال " سعد زغلول".

المناخ الثقافى العام مطلع القرن العشرين

جدير بالذكر أن الفترة التى عاشها مختار قد تمتعت بمناخ منفتح نسبياً،



تمثال نهضة مصر





الإمام محمد عبده

وإذا كان الأمير يوسف كمال قـــد أوقـــف عدداً من الأراضى الزراعية للإنفاق على مدرسة الفنون التى أنشأها، وإذا كانت هذه المدرسة قـــد حوت كما ذكر –سالفا– قسماً للنحـــت، فإن محكمة مصر الشـــرعية الكبرى قد أجازت تخصيص هذه الأوقاف على تعليم الفنون وهو ما يعنى بالتبعية أن أحداً من رجال الدين المســـئولين وقـــتها لم يعترض على فن النحت ولم يحاربه ولم يدفع بحرمانيته، ليس هذا فقط بل وأبيح إنفاق المال على تعليم دارسيه، بل إن الشيخ الجليل محمد عبده قد كتب عن الفنون الجميلة بما فيها التصوير والنحـــت فى عام ١٩٠٣ فصلاً جاء فيه : " إذا كنت تدري سبباً فى حفظ سلفك للشعر وضبطه فى دواوينه والمبـــالغة فى تحريره، خصوصاً شعر الجاهلية وما عنى الأوائل رحمهم الله بجمعه وترتيبه، أمكنك أن تعرف السبـــب فى محافظة القـــوم على هذه المصنوعات من الرسوم والتمثايل " ويقول : " إن هذه الرسوم قد حفظت من أحـــوال الأشخاص فى الشـــئون المختلفة، ومن أحـــوال الجماعات فى المواقـــع المتنوعة، ما تستحق به أن تسمي ديوان الهيئات والأحوال البشرية " وفى الفصل نفسه: " الجزع والفزع مختلفان فى المعنى ولم أجمعهما هنا طمعاً فى جمع عينين فى سطر واحد، بل لأنهما مختلفان حقيقـــةً، ولكنك ربما تعتصر ذهنك لتحديد الفرق بينهما وبين الخوف والخشية، ولا يسهل عليك أن تعرف متى يكون الفزع ومتى يكون الجزع، وما الهيئة التى يكون عليهـــا الشـــخص فى هذه الحال أو تلك. وأما إذا نظرت إلى الرســـم وهو ذلك الشعر الساكت فإنك تجد الحقيقة بارزةً لك تتمتع بها نفسك كما يتلذذ بالنظر فيها حسك، إذا دعتك نفسك إلى تحقيق الاستعارة المصرحة فى قولك : رأيت أســـداً – تريد رجلا شـــجاعا، فانظر إلى صورة أبي الهول بجانب الهرم الكبير تجد الأسد رجلاً أو الرجل أسداً . فحفظ هذه الآثار حفظ للعلم فى الحقيقة وشكر لصاحب الصنعة على الابداع فيها"4.

ولا يكتفى الشيخ محمد عبـــده بما ذكر بـــل يعرض لحكم الشـــريعة فى التصوير والنحت مدافعاً عنهما : " إن الراسم قد رسم والفائدة محققه لا نزاع فيها، ومعنى العبادة وتعظيم التمثال أو الصورة، قد محي من الأذهان . وبالجملة يغلب على ظني أن الشريعة الإسلامية أبعد من أن تحرم وسيلة من أفضل وسائل العلم بـــعد تحقـــيق أنه لا خطر فيها على الدين ، لا من وجهة العقيدة، ولا من وجهة العمل .. ".

وبالإضافة للشيخ محمد عبده، فقد حظت تلك الفترة بالكثيرين من حملة العقول والقلوب المستنيرة، فهناك طه حســـين، ومحمود عزمى، ومحمد صبرى، وحسين هيكل، بالإضافة للجيل الأكبر الذى ضم فرح أنطون، ولطفى السيد، وقاسم أمين، وكل منهم ذو قامة عالية فى الثقافة وباع فى العلم، ولم يكن أيهم يدخر جهداً فى الكتابة عن الفنون والتعريف بقيمتها للأمم من خلال الجرائد والمطبوعات المتاحة . ويصف بـــدر الدين أبـــو غازي فى كتابـــه " المثال مختار" تلك الفترة المتوهجة بـــأنها كانت " تمهيد لاستقبال روح طمستها بصمات الغزاة وأودت بها سنوات الانكســـار والهزيمة".

ويصف المازني في مقال له تلك الســـنوات الطويلة التى مرت وأهل مصر غافلون عن قيمة الحضارة المصرية القـــديمة وآثارها ، يســـخرون منها ويســـتهجنونها، ويمضى المازني ليطلق على تلك الفترة" زمن الانحطاط"، ويتمادى فى الوصف ليكتب: " الحجر لا يحس الحجر..". ويشـــير إلى وفود الأوروبيين التى كانت تأتى إلى مصر فتوســـع هذه الآثار " تدبـــرا وإعجابا بينما يوسعهم المصريون تهكماً واستخفافاً، متعجبين من القدماء كيف تجشموا الجهد والعناء وأضاعوا الوقت والمال فى نقـــل أحـــجار وصفها وتلوينها".

ثم يصف المازني كيف تحولت الأمور على يد الجيل المستنير، وكيف أدرك المصريون قيمة هذه الآثار، بحيث صاروا مولعين بها أكثر من الأوروبيين. وربما تكون الأسماء المصرية القـــديمة التى عادت إلى الظهور آنذاك هي انعكاس لهذا الإدراك المفاجئ كما يشير أبو غازي 5 ، فقـــد ظهر مسرح " رمســـيس" ، وجماعات ومنشـــآت الأهرام وآمون وأبي الهول ، ومرة أخرى نعود للتأكيد فلم تقم حركة مضادة لانتشار هذه التســـميات ولم يشر أحد الشيوخ إلى أنها تعتبر تشبه بقـــوم من المارقـــين أو خروج على تعاليم الإسلام، وعموماً لم تخل الساحة تماماً من التيارات الدينية الرجعية، وبالرغم من وجود الشيخ محمد عبده بآرائه المنطقية العقلانية المتفتحـــة حول الفن وقيمته، إلا أن هذه التيارات الدينية ظلت هناك تحاول عرقلة النهضة الثقافية والفنية ، وما هو جدير بالإشارة أنها لم تصب نجاحاً يذكر إذ كان المناخ العام يمنعها بحيويته وتوثبه لاستعادة ما فاته من تقـــدم، ولم يكن الأناس العاديون واقعين تحت سيطرة الفكر الدينى المنغلق بأي حال، يؤكد هذا نجاح الاكتتاب الشـــعبى الذى بـــدأ لمســـاعدة مختار فى تنفيذ مشروع تمثاله الأعظم " نهضة مصر" ، وهو المشروع الذي اكتسب صفة القـــومية، وجمع المصريين من مختلف الطبقـــات والطوائف والشـــرائح الاجتماعية حوله، وجعل التلاميذ الصغار يقتطعون من قروشهم القليلة ويبعثون بها، والنساء ترسل حليها، والعمال الفقراء يجمعون ما يوفرونه من قوتهم، حتى إن بعض شيوخ الأزهر قـــد تحمســـوا للتمثال فأخذوا يجمعون له التبرعات بعد الصلاة. فى وسط هذا الحماس الوطني الكبير لم يعد هناك محل لتلك الأصوات الدينية المعارضة لفكرة النحـــت فخفتت حتى تلاشت، وتم تنفيذ التمثال وعرض عام ١٩٢٨ وقوبل بحفاوة بالغة من العديد من الأوساط المحلية والعالمية.

النحت اليوم

بـــعد هذا العرض المختصر لما مر بـــه الفن التشـــكيلى المصرى وخاصة النحت ، ما الذي وصلنا إليه اليوم ؟ النتيجة المنطقية التى يأمل المرء فى الوصول إليها بعد أن يطالع ما قام به مختار وما أسسه الشيخ محمد عبده، لا بد وأن تكون نتيجة إيجابية مشرقة، فكلاهما قد أرسى سابقـــة مهمة، مختار أمسك بالأزميل بعد أن أصابه صدأ آلاف الأعوام فأزال عنه الأتربة وشحذه، ومحمد عبده أسكت بعقلانيته أصواتاً عفا عليها الزمان، وسد بمنطقه منافذ الجمود الفكري والرجعية.

بكل الأســـى والأســـف ولأن المنطق لا يعرف طريقـــه إلينا فى كثير من الأحيان ، فإن مصر فى يومنا هذا وبعد مرور أكثر من مائة عام على إنشاء مدرسة الفنون الجميلة، وثمانين عاماً على تدشين تمثال نهضتها، تشهد ردة فنية وثقافية واسعة، تعود بنا إلى عصور مظلمة من التاريخ الإنساني، فيها يصبح التصوير فعلاً أثيماً والنحت عملاً شـــيطانياً، يفتى من يفتى ويطلق من يرغب التصريحات والدعوات الصادمة، تتزعج القـــلة وتتشـــرب الأغلبية العظمى هذا الكم الغث من الأراء ، وتفرز فى النهاية واقعاً شديد التشوه والقبح. الأزهريون ومنهم من حـــل فى منصب مفتى الجمهورية يحرمون الفنون التشكيلية وأولها النحت، والكنسيون وعلى رأسهم البابا يصفون النحاتين بالزناة والمرابين، وبين المنبرين يسقـــط الفن الذي رجم وصلب على امتداد مئات السنين لا تشفع له كلمات محمد عبـــده ولا أحجار مختار.

بكل الأسى والأسف لا تجد الأصوات المتزمتة برغم ضعف منطقـــها من يتصدى لها ومن يحمل على منكبيه مهمة تنوير العقول ونزح ما تراكم بين جنباتها من شوائب، وأمام مواقف الأقطاب الدينية لا يصمد سوي مفكر أو أثنين من أصحاب الرأي المستنير، ولا يتحمل الهجوم الرجعي الكاسح سوي قـــلائل معدودين . أما الدولة فغائبـــة، صامتة صمت المتواطئين ، تنحنى أمام المد السلفى وتستجيب لدعاة التكفير حتى يخال المتابع أن ثمة من سيخرج فى القريب مطالباً بهدم الأهرامات وتحطيم تمثال رمســـيس كما فعلت حركة طالبان ببـــوذا. على الجانب الآخر تتخبـــط الأجيال الشابة التى تملك ثقافة ضحلة لا تتمكن بها من مواجهة من يتغطون بالدين والمقدس والثواب والعقاب وما يجوز وما لا يجوز ، وليس أدل على ذلك من تحقيق نشرته صحيفة فى مجلة روز اليوسف توضح فيه معايير اختيار

أبو الهول

الكثير من الطلاب للتخصصات الفنية المختلفة بعد جولة استطلاعية قامت بها، وهى معايير لو صحت لكانت دليلاً على مدى التداعى الفكري الذى وصلنا إليه، ولينظر القارئ لما ورد بالمقال : " فى كلية الفنون تختار قسمك على قدر إيمانك، لديك خمسة أقسام: قسماالعمارة والديكور، وهما القسمان الحلال، وذلك متفق عليه بين الطلبة ، وقسم الجرافيك ويرجح أنه بدعة، لذلك يرخص فيه عند المصلحة، أما قسم التصوير فهو أبغض الحلال لما يطلب فيه من الطلاب من رسم لوجوه الأشخاص، وذلك محرم، لكن من الممكن أن يطبق عليهم حكم المضطر، أما قسم النحت فهو مكروه وهو سبيل الطالب إلى بئس المصير" 6.

طالب وحيد

إذا كان هذا هو منطق الاختيار فهو بالقطع انعكاس بائس للمناخ العام، وحين تجيء الفتوى الرسمية فى عام ٢٠٠٦ من الشيخ على جمعة مفتى الجمهورية بحرمانية فن النحت، فمن الطبيعى أن تجد آذاناً منصته وعقولاً خربة خاوية غير قادة على التفكير بل فقط على الطاعة، وحين يدخل قسم النحت طالب واحد يصبح الأمر نتيجة منطقية لما تنحو نحوه مؤسسات الدولة الرسمية الدينية وغيرها، وبرغم من أن البعض يحيلون قلة الدارسين للنحت لأسباب متعددة ، إلا أن عدداً من أساتذة النحت بكليات الفنون الجميلة مثل محمد العلاوي وطارق زبادي يرون أن تكفير فن النحت وممارسيه هو سبب مباشر لابتعاد الطلاب عنه . الوضع السابق لم يستنفر المثقفين لتداركه، ولا يبدو أنه يمثل الشيء الكثير بالنسبة للمسئولين ، فالمجتمع المصري يشهد نكوصاً عاماً لقيم الجمال والحرية، وبدلا من استلهام بدايات النهضة الثقافية والفنية التى انبثقت فى مطلع القرن العشرين، فإننا اليوم نعلق فى المنتصف، لا نذكر سوي ما يلقن لنا دون تفكير، ويذكر عبد الهادي الوشاحي أستاذ النحت بأسي كيف تحول الإنسان المصري الفقير الراقى الحس الذي كان يفضل استبدال زجاجاته الفارغة بتمثال جميل بدلاً من بضعة قروش ثمينة ، إلى إنسان مشوش منغلق لا يرى فيما حوله إلا المحرمات.

الحال الذي وصل إليه الفن التشكيلى اليوم حال كسير، قد يلزمه أكثر من مختار وأكثر من محمد عبده جدد ، وإلى هذا الحين يمكننا أن نحاول النهوض، قد نصيب نجاحاً وقد نفشل، لكن عدم المحاولة أمر غير مقبول ومن غير المقبول أيضاً أن يتم بحث إغلاق قسم النحت بسبب عدم وجود إقبال عليه، إنه أمر مخجل أن يغلق قسم النحت لدى الحضارة التى استنطقت الحجر أبوابه، كما أن وجود طالب وحيد فى القسم هو أمر أيضا مخجل ، أو هو مثلما علق الناقد سمير فريد : " إنه العار يلحق بالثقافة المصرية " 7 . هو بالفعل عار، عار على حضارة تواصلت لآلاف الأعوام، وحرضت العالم على الإبداع والتقدم ، ونقلت إليه فنون التصوير والنحت والمعمار، وصنعت ما لم يتمكن أحد من مجاراته، وهو أيضاً عار على الدولة ومؤسساتها ، عار على من فكر فى إغلاق قسم النحت بكلية الفنون الجميلة، وعار على من حرمه، وعار على من استمتع لهذا وذاك وأخرس أزميله ودفن الموهبة التى خلق بها.

– هوامش

1– كلير لا لوت : الفن والحياة فى مصر القديمة ، المشروع القومى للترجمة ٢٠٠٣

2– المصدر نفسه .

3– محمود النبوى الشال ومها محمود النبوى: الفنون التشكيلية فى الحضارة الإسلامية القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠

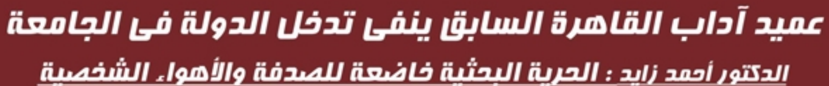
4– بدر الدين ابو غازى : المثال مختار الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة – ١٩٦٤.

5–المصدر نفسه

6– تحقيق لدينا الضبع بمجلة روز اليوسف بتاريخ ٢٩ نوفمبر، بمقال للأستاذ سمير فريد – جريدة المصرى اليوم .

7– سمير فريد : طالب واحد بقسم النحت فى كلية الفنون.. يا للعار ، جريدة المصرى اليوم ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨.





عميد آداب القاهرة السابق ينفى تدخل الدولة فى الجامعة

الدكتور أحمد زايد : الحرية البحثية خاضعة للصدفة والأهواء الشخصية

حوار: عبد الرحمن مصطفى



أحمد زايد

من خلال خبرته الأكاديمية داخل كلية الآداب بجامعة القاهرة وتوليه فى فترة سابقة منصب العمادة، يبدو الدكتور أحمد زايد أستاذ علم الاجتماع قريباً من معوقات الحرية البحثية فى الجامعة، أرجع تلك المعوقات إلى الرقابة الذاتية التى يمارسها الأكاديميون على أنفسهم، إلى جانب تمسك المجتمع داخل وخارج الجامعة بتقاليد تعيق التطور، نفى أن يكون الانتماء للحزب الوطنى الحاكم أفضلية، أو أن تكون هناك تدخلات مباشرة من الدولة فى الأداء الأكاديمي. وطرح حلولاً أخرى للهروب من القيود الفكرية على الطلاب والأكاديميين.

– هناك سقف يضعه بعض الأكاديميين أمام أفكار الرسائل الجامعية فى مرحلة ما قبل التسجيل، ما أسباب هذا النوع من الرقابة؟

المفترض فى الجامعة أن تعمل ضمن خطة بحثية، بحيث يتم التعامل مع الموضوعات فى إطار هذه الخطة، وأن يتاح لكل أستاذ قبول الموضوعات المتفقة مع اتجاهاته البحثية وتراكم معرفتة إلى جانب ما تفرضه حاجات المجتمع، وهذا ما يجب أن يعلمه الباحث قبل اختيار مشكلة بحثة ومناقشتها مع أساتذته، لكن المشكلة أن بعض الأساتذة ليست لديهم هذه الأجندة البحثية، مما يعطي للصورة أبعاداً أخرى.

– ألا توجد بعض المحاذير التى يراعيها الأستاذ عند التعامل مع أفكار الباحثين الشباب؟

ليس هناك مثل هذه المحاذير إلا فى بعض الحالات الصارخة فى موضوعات متعلقة بالجنس والدين على سبيل المثال

– هل مازالت التابوهات الشهيرة (الدين، الجنس ، السياسة) هى ما يحكم الحركة البحثية فى مصر ؟

مازالت هذه التابوهات الشهيرة مؤثرة على الحركة البحثية، لكن على الجانب الآخر يجب أن نذكر أن الباحثين أنفسهم لا يقدمون على التعامل مع الموضوعات الحساسة بشكل جاد، على سبيل المثال : سجل أحد الباحثين معى موضوعاً عن "العنف الجنسى"، لكنه للأسف لم يكمل بحثه، ومثل هذا المثال يطرح فكرة أن الجامعة لا تمارس قيوداً فى هذه المناطق الحساسة من الموضوعات البحثية.

– لكن أحياناً يكون تناول الموضوعات السياسية قيداً على الباحث، وهو ما يدفع المؤسسة الأكاديمية إلى إعادة صياغة البحوث؟!

لنتحدث بمثال واضح عن هذه الحالة، حين قمت بإعداد رسالتى للماجستير، تناولت موضوعات حرجة ومثيرة فى هذا الوقت عن الحركة



فقرة ١٩ من إعلان ليما:

أ- يمارس استقلال مؤسسات التعليم العالي بالوسائل الديمقراطية للحكم الذاتي التي تشتمل على المشاركة الفعالة من جانب جميع أعضاء المجتمعات الأكاديمية لكل منها. ويجب أن يتمتع جميع أعضاء المجتمع الأكاديمي بالحق والفرصة، دون التمييز من أي نوع بالاشتراك في مباشرة الشئون الأكاديمية والإدارية.

الطلابية فى فرنسا عام ٦٨، وتناولت فكر اليسار الجديد، وتأثير ذلك على الحركات الاجتماعية فى الغرب آنذاك، ولم أتعرض للتضييق على في أي مرحلة من مراحل البحث، لكن .. لأذكر لك ما يحدث أحياناً لدينا فى الجامعة، وهو أن يراجع أحد الأكاديميين عنوان البحث، وقد يصل الأمر إلى تصنيف الباحث بسبب اتجاهاته أو اختياراته، وهذا فى النهاية يعود إلى الأستاذ وليست سياسة من الجامعة.

– ماذا عن بعض الموضوعات الحرجة التى أهملت دراستها مثل الجماعات الإسلامية، والمشاكل الطائفية، ويتم تغييرها بعد النقاش مع الأكاديميين قبل إعداد الرسائل الجامعية؟

بعض الأساتذة فى مثل هذه الموضوعات يقلقون من ردود أفعال المجتمع جاههم، ويمارسون بدورهم رقابة ذاتية على أنفسهم تمنعهم من مناقشة بعض الموضوعات، هذه الموضوعات يجب أن تدرس فى إطار نظرى رصين، ولنقل بصراحة إن بعض الباحثين لا يهدفون من دراسة هذه الموضوعات تقديم بحث جاد بقدر ما يهدفون إلى إدخال السياسة إلى البحث فى موضوعات صحافية لا بحثية. دعنى أقول وأؤكد أنه لا توجد رقابة فى الجامعة، بل نحن من يخلق هذه الرقابة على أنفسنا.

– لكن هناك ردود أفعال من الإدارة الأكاديمية تمارس إرهاباً فكرياً على الباحثين أحياناً؟

سأحدثك عن موقف حدث مؤخراً فى جامعة حلوان، حين أرسل عميد إحدى الكليات بحثاً إلى الأزهر لمراجعته، وكان بحثاً لأحد الأساتذة يتناول النصوص الإسلامية، ولما رفضه الأزهر أثير جدل حول هذه الحادثة، فى واقع الأمر أن عميد الكلية هذا لم يمثل الجامعة، بل استهجنت الإدارة هذا التصرف، لأن مثل هذه البحوث عليها أن تناقش داخل الجامعة فى إطار بحثى محترم.

– وماذا عن التصاريح الأمنية التى يحتاجها الباحثون فى بحوثهم الميدانية.. ألا تحدد مثل هذه الاجراءات شكل البحوث الاجتماعية فى مصر؟

حسب القانون فإن دخول أي جهة أجنبية فى إعداد البحوث الميدانية يستلزم موافقة من الدولة، وهذه الجهة بالمناسبة هى وزارة الخارجية، ولا أعلم إن كانت تراجع جهات أمنية أخرى أم لا، وهذا النظام موجود فى أنحاء العالم، بالذات فى العينات البحثية الكبيرة، وبشكل عام فإن الجهة الأساسية التى علينا استصدار موافقة منها هى الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، وذلك فى كل البحوث ذات العينات الكبيرة، وأنا مع اتخاذ هذه الإجراءات خاصةً فى حالة وجود جهة أجنبية مشاركة فى البحوث، لأننا لا نعرف إن كانت هذه المعلومات ستخدم أغراضاً استخباراتية أم لا.

– هل هذه الإجراءات ترسم ملامح البحوث الاجتماعية؟

فى رسائل الماجستير والدكتوراه الجامعية لا نأخذ تصريحات أو إذناً، لأننا نتعامل مع عينات بسيطة من داخل الجامعة، وباستخدام مناهج كيفية.. إن طلاب الرسائل الجامعية ليس باستطاعتهم العمل على عينات كبيرة لافتقادهم للتكاليف اللازمة، أما موافقات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء فلا تتعدى مدتها ١٥ يوماً، كما أن هناك قانوناً يتم مناقشته الآن عن تداول حرية المعلومات، وأتمنى أن يحقق طفرة فى هذا المجال، لكن بشكل عام فالقانون لا يصنع الأجندة البحثية.

– إذا عدنا إلى بعض الموضوعات ذات الطابع السياسي مثل العنف داخل السجون وأقسام الشرطة، والعنف الطائفى.. نجدها غير مطروحة للبحث..!!!

كل أساليب السلوك يجب أن تكون مطروحة للبحث، وهناك دراسات تمت فى المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية عن السجون، وتناولت جانب العنف داخل السجون، فى هذا المجال لا أذكر بحثاً تم منعه سوى بحث شهير لدراسة " السلوك الجنسي"، وهو بحث عالمى، حين حاول أحد الباحثين تطبيقة قبل ثلاثين عاماً تقريباً، وأثيرت ضجة ضده، والمفارقة أن المركز القومى وافق عليه إلا أن الصحافة هى التى وقفت ضد إجرائه.

– إذن ما الإطار العام لصورة الحرية الفكرية للباحثين فى الجامعة..؟

فى هذا الإطار نحن لا نتحدث عن شكل منتظم لقضية الحرية الفكرية فى الجامعات بقدر ما تخضع للصدفة، بالإمكان أن يقدم باحث جريء على موضوع ولا تقف ضده أى عوائق، وقد يكون حظه عاثراً فى توقيت مختلف، فيواجه بمعارضة أكاديمية ضد فكرته، لأسباب شخصية حتى إن كانت نوايا الباحث طيبة بالفعل.

– الهذا الحد تمثل الأهواء الشخصية قيودا على فكرة الباحث الأكاديمي؟

بالتأكيد، وهذا حدث معى شخصياً، فى مرة كتبت عن أن الخطاب الدينى يصنع "كهنوت" يقف حاجزاً بين العبد وربه بما يخالف قواعد الإسلام الأصلية، وجاءت الصحافة لتستخدم عناوين ساخنة ضد ما قلته، كذلك يحدث الأمر داخل الجامعة.

– هذا الحديث يقودنا إلى فكرة أخرى عن عدم قبول المنهجيات الحديثة فى البحوث الاجتماعية والحفاظ على الموروث البحثى القديم ضد التجديد؟

هذه نقطة مهمة، أحياناً ما يحارب الباحث بسبب استخدامه مصطلحات حديثة فيواجه بمعارضة من غير المتابعين للمناهج الحديثة، على سبيل المثال اقترحت على أحد الطلاب العرب موضوعاً عن "الخطاب الخلدوني" فى دراسة أعمال عبد الرحمن بن خلدون، وكان مصطلح "الخطاب" قبل ٢٠ عاماً حديثاً نسبياً، واعترض رئيس القسم على الخطة البحثية وتم تعديلها تماما، بل إننى فى رسالة الدكتوراه الخاصة بى كتبت فى عنوانها "التحالف والصراع بين جماعات الصفوة فى الريف المصرى"، واقترح أكاديميو قسم الاجتماع استخدام تعبير " تفاعل" بدلاً من "صراع " للابتعاد عن شبهة الانتماء الماركسي.

بل أحياناً ما يكون استخدام مصطلحات جديدة هو مادة للتهكم والتندر من التقليديين وهو ما يمثل قيداً على الباحث، فتكون الرقابة مزدوجة من المجتمع الأكاديمي ومن المجتمع خارج الجامعة.

فقرة ١٩ من إعلان ليما:

ب- ويتم اختيار جميع الهيئات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي بالانتخاب الحر، وتتكون من أعضاء من مختلف قطاعات المجتمع الأكاديمي. ويجب أن يشمل الاستقلال القرارات المتعلقة بالإدارة وتحديد سياسات التعليم والبحث والإرشاد، وتخصيص المواد وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة.

– ألا تتفق مع أن هذا التوجه قد انعكس على حالة الجامعة، وتوفير مصادر معرفة حديثة داخل مكتبات كلية الآداب أو مكتبة الجامعة والاكتفاء بالمصادر القديمة؟

هناك بدائل الآن، ممثلة فى استخدام قواعد البيانات التى اشتركت بها الجامعة التى توفر بحوثاً حديثة للباحثين، لكن المفارقة أن هناك حالة من الكسل لدى الباحثين، ولا يستفيدون من مصدر كهذا متاح بين أيديهم.

جانب آخر أرغب فى تناوله بصفتك عميد كلية الآداب السابق.. ألا تجد أنه من الغريب أنه ما زالت تجرى تحريات أمنية على المعيدين قبل تعيينهم فى الجامعة؟



لم يرفض أحد حتى الآن من المعيدين بسبب هذا الاجراء، ونحن نفخر بأن اختيار المعيدين مازال يتم وفقاً لمعايير أكاديمية حسب درجاتهم وليس هناك أى تأثير فى التعيينات بسبب مستواهم الاجتماعى أو الطبقى على عكس جهات أخرى، حتى الحالات التى كان يتم تعطيلها بسبب هذا الإجراء تدخلت فيها شخصياً، والأمر يعود فى النهاية لشخصية عميد الكلية .

- ألا تمثل مثل هذه الإجراءات محاولات مبكرة لتدجين الأكاديميين؟

ربما هى مجرد محاولات، وقد تنجح مع البعض.

- أنت عضو فى الحزب الوطنى الحاكم. هل تمثل عضوية الحزب أى أفضلية للأكاديمي؟

الحزب لا يتدخل فى الجامعة بأي شكل، والطريف أن بعض المتقدمين لمسابقات تعيين المعيدين بالجامعة يصدرون انتماءهم فى أوراق الالتحاق، وهو ما يقابل بتهكم من اللجنة التى تستقبل طلباتهم . فكل شئ يخضع لقوانين الجامعة.

- بعيداً عن الجامعة. كانت لك تجربة فى عمل حلقة قراءة مع مجموعة من الطلاب والباحثين لها قواعدها الخاصة . هل هذا هروب من قاعات الدرس التي تفرض قيودها على الأكاديمي والطالب معاً؟

تجربة "منتدى القراءة" هى أحسن مشروع قمت به فى حياتى، فأسلوب التعليم فى مصر يقوم على التلقين، وفى قاعة الدرس يمارس الأكاديمي سلطته على الطلاب من خلال امتلاكه للمعرفة، وقد يصل استغلال هذه السلطة إلى استغلال الطلبة فى أغراض خاصة، هذا المنتدى شعاره "العارفون يمتنعون"، ففى جلسات القراءة تتحقق المساواة بين الطالب والأستاذ والجميع يتساوى أمام النصوص الكلاسيكية، وهو ما لم يتحمله بالمناسبة بعض الأكاديميين حين فقدوا سلطاتهم على الحضور، مثلما يمارسونها فى الجامعة.

- هل تجد حال طالب اليوم أفضل فى حريته البحثية عن حالك حين كنت طالباً فى الجامعة؟

المجتمع لم يختلف كثيرا فى قيوده التى يفرضها على الباحثين، وكذلك الجامعات لم تختلف، لكن ميزة هذا الجيل أنه يتوافر لديه مصادر معرفة متعددة، عبر الانترنت، والمكتبات الحالية – على عكس ما كنا قديماً – نشترى الكتب من بواسطة القادمين من الخارج، مشكلة طالب اليوم أن كلية الآداب حين أنشئت كانت الهدف منها تخريج طالب موسوعى، ملم بكافة فروع المعرفة الإنسانية الأخرى، فى التاريخ والجغرافيا والفلسفة، وربما هذا أحد أهداف "منتدى القراءة "، فما نحتاجه اليوم هو جامعة جديدة، وإنسان أكاديمى جديد، خارج قيود التقاليد البالية ، والقيود الأخرى مثل الشللية وغير ذلك من معوقات الفكر داخل الجامعة.



حرية البحث العلمى فى العلوم الاجتماعية

"رؤية ميدانية"

بقلم : نفيسة دسوقى

يواجه الباحثون فى مجال العلوم الاجتماعية فى مصر العديد من المشكلات، منها ما يتعلق بحرية البحث العلمى، ومنها ما يتعلق بالتمويل، وما يتعلق بالأجندة البحثية، ومشكلات النشر العلمى، ومشكلات حركة الترجمة، وضعف المراكز البحثية المتخصصة، ومشكلات تتعلق بالسرقات العلمية، وأخيرا مشكلة الدولة والاستفادة من نتائج البحث العلمى الاجتماعى.

هذا وقد أعتمدت هذه المقالة على نتائج الدراسة الميدانية، والتى كانت قد أجرتها الباحثة خلال دراستها للماجستير تحت عنوان " أساليب التنشئة الأكاديمية للباحثين فى علم الاجتماع فى مصر " بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٤ ، ذلك أنه رغم مرور عدد غير قليل من السنوات على إجراء تلك الدراسة إلا أن مشكلة حرية البحث العلمى فى مجال العلوم الإجتماعية، مازالت هى ذاتها، لم يطرأ عليها أى تحسن يذكر، بل ربما زادت حدة تلك المشكلة، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، من أساتذة وأساتذة مساعدين، ومدرسين، إلى جانب عينة من الهيئة المعاونة لهم من معيدين ومدرسين مساعدين، إلى جانب عدد من طلاب الدراسات العليا من طلاب الماجستير وطلاب الدكتوراه، وتمت الدراسة بأقسام علم الاجتماع بجامعات " القاهرة – عين شمس – أسكندرية – المنيا – الزقازيق " وذلك بالاعتماد على دليل المقابلة المتعمقة كأداة لجمع المادة الميدانية.

إعلان ليما :

الحرية الأكاديمية (تعني حرية أعضاء الأكاديمي، فرديا أو جماعيا، فى متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة).

ووفقا لإعلان ليما الصادر فى سبتمبر عام ١٩٨٨، تعبر الحرية الأكاديمية عن حرية أعضاء المجتمع الأكاديمى فى الانتماء لمجتمع أكاديمى مستقل ... كمؤسسة مستقلة ... وذلك الاستقلال– وفقا لإعلان ليما– يتمثل فى استقلال مؤسسات التعليم العالى عن الدولة، وممثلى القوة داخل المجتمع، كى تتمكن الجامعة من اتخاذ قراراتها بشكل مستقل فيما يتعلق بالتعليم والبحث ومختلف الأنشطة الأخرى، وقد ربط إعلان ليما بين الحرية الأكاديمية ومختلف حقوق الإنسان الاجتماعية والثقافة، ومن بينها الحق فى التعليم وحرية الفكر وحرية التعبير وحرية تداول المعلومات1".

وبصفة عامة، فإن الحرية الأكاديمية تعد قيمة أساسية تحمل المجتمع العلمى على تنمية المعرفة ... كما تعمل على دعم إدارة الجامعة ... فأعضاء هيئة التدريس من خلالها يتمتعون بسلطة أكبر فى تحديد كيف يدرسون وماذا يدرسون.... كما تساعد الحرية الأكاديمية على دعم عملية الإبداع الفكرى .... كما تلعب دوراً فى التأثير على سلوكيات المجتمع الطلابى ... وبدون فهم تلك البيئة لن يمكننا فهم كيف تتفاعل الجامعة مع المجتمع الخارجى "1"

وبصفة عامة تعد حرية البحث العلمى واحدة من أهم المشكلات التى تواجه الباحثين فى مجال العلوم الإجتماعية فى مصر، وفى استطلاع رأى عينة قوامها ٤٠٥ فرد من المشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى، أجراه باحثوا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فى أعقاب مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، والذى أجراه المركز عام ١٩٩٥، أشارت عينة الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التى تؤثر على حرية البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية، وتبين أن نسبة مرتفعة من أفراد العينة (٤٢٫٥ %) قد تعرضت –شخصيا – لموقف اعتبرته قيداً على حرية البحث العلمى، وارتبط أهم هذه المواقف بعدم وعى المسئولين عن البحث العلمى الاجتماعى بمفهوم حرية البحث



العلمي، وكأمثلة على ذلك أشاروا إلى تسلط رؤساء الأقسام وفرض مشرف معين على البحث، وإعاقة نشر نتائج البحث، وحذف أسئلة معينة من الاستبيان، كما أشار (٧ر٢١ %) من أفراد العينة إلى أنه حدث فى المؤسسة العلمية التى يعملون بها تدخل أثر سلبياً على حرية البحث العلمى، وكانت أهم هذه التدخلات ما يأتى من قبل الأفراد الأعلى درجة فى المؤسسة العلمية وكأمثلة على ذلك أشاروا إلى التدخل فى اختيار موضوعات معينة للبحث وفرض المشرف على البحث لوجهة نظره، وتقييد حرية الباحث فى التعبير عن رأيه "3".

وفى هذا الجزء من المقال سنحاول التعرف على رؤية عينة الدراسة لأزمة حرية البحث العلمى وأثرها على تطور البحث العلمى فى مصر.

بداية ربطت العينة بين أزمة حرية البحث العلمى وأزمة الحرية فى المجتمع ككل وقد عبر عن ذلك أستاذ بقسم اجتماع الإسكندرية بقوله"حرية البحث العلمى مرتبطة بمشكلة الحرية فى المجتمع ككل، حرية التعبير والنشر، وحرية الحركة، التفكير فى مشكلة البحث العلمى مش ممكن تكون بعيدة عن حرية الإنسان بشكل عام، ولو فى حرية بحث علمى، فى قضايا محتاجة لبحث لكن محدش يقدر يجى جنبها مثل مشكلة الديمقراطية، وتداول السلطة، هل يسمح لي أن أتناول قضية زى كده".

وفى السياق نفسه يضيف أستاذ مساعد بقسم اجتماع القاهرة"حرية البحث العلمى مرتبطة بثقافة المجتمع، هل المجتمع مؤمن بفكرة الحرية والنقد، لو القائمين على النظام مؤمنين بالفكرة، يقولك بلاش الحته دي تتكلم فيها، مطلوب من الباحث أنه لا يمس الواقع، التوازن هو المطلوب فقط، الجوانب السلبية لا يتم طرحها".

أى أن هناك مناخاً مجتمعياً عاماً يتسم بحالة من التأزم فيما يتعلق بالحرية، تنعكس بدورها بشكل مباشر على حرية البحث العلمى، الأمر الذى ينعكس بدوره على طبيعة الموضوعات التى يتناولها الباحثون.

وقد عبرت عن تلك المشكلات أستاذ مساعد بقسم اجتماع جامعة الزقازيق بقولها "فى مشكلات مسكوت عنها زي الموضوعات المرتبطة بالديمقراطية، وما هو سرى، التابوهات الثلاثة، الدين والجنس والسياسة".

وتؤكد على ذات المعنى طالبة ماجستير بقسم اجتماع القاهرة بقولها"طبعا عندنا مشكلة فى حرية البحث العلمى، يعنى لو عايزة تعملى دراسة عن رجال القضاء والشرطة حد هيسمحلك، دراسة عن الجنس حد هيسمحلك".

أى أن هناك صعوبات تتعلق بتناول قضايا بعينها، خاصةً ما يتعلق منها ببعض القضايا الدينية والسياسية والجنسية، وقد أشار العديد من الباحثين إلى عدد من المعوقات التى يواجهها الباحثون إذا ما تناولوا قضايا ذات حساسية خاصة تتعلق (بالدين والجنس والسياسة)، ومنها ما أشار إليه معيد بقسم اجتماع الإسكندرية بقوله: "فى موضوعات بيتم الحجر عليها لدواعى أمنية، على سبيل المثال كان فى واحد بيعمل موضوع عن الرأى العام وصنع القرار وكان عايز يطبق فى مجلس الشعب، فلقى صعوبات كثيرة ولازم موافقات أمنية".

ويضيف أستاذ بقسم اجتماع عين شمس إلى تلك الصعوبات قوله " فى قيود من قبل الدولة، لازم تخدى تصديق من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وهو لن يوافق إذا كان فى بعض الجوانب السياسية الحساسه".

وهو ما يدعو الغالبية العظمى من طلاب الماجستير والدكتوراه على سبيل المثال أن يجروا دراساتهم على عينة صغيرة، الأمر الذي يبعدهم عن ضرورة أخذ الموافقات الأمنية إلى جانب الموافقة من جانب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء. وهو ما من شأنه أن يضر بمستوى النتائج التى تخرج بها تلك الدراسات.

ويربط طالب ماجستير بقسم اجتماع عين شمس بين أزمة حرية البحث العلمى وعدد من المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة الجامعية ذاتها والتكوين العلمى للطالب بقوله:" هى بتفرق شوية من جامعة لجامعة، خاصة الجامعات المركزية والجامعات الإقليمية، مساحة الحرية بتبقى أكبر شوية فى الجامعات المركزية عن الجامعات الإقليمية، وبيتوقف الموضوع كمان على التكوين العلمى للباحث نفسه وقدرته على طرح واقتحام موضوعات بحثية معينة، بس هى عموماً حرية مقيدة ومشروطة، ومشروطة بأنها لا تتعدى الحدود، وممكن الباحث يطرح قضايا تافهة ولاتضيف للبحث العلمى أي شئ وتقبل وفى الوقت نفسه تمنع الدراسات الجادة التى تثير المشاكل الأمنية".

أى أن مساحة الحرية المتاحة للباحث تتوقف بدرجة ما على الجامعة التى ينتمى إليها وما تتيحه من حرية للباحث فى اختيار موضوعات بعينها للددراسة، إضافة إلى القدرات الشخصية للباحث والمهارات المرتبطة بطبيعة التكوين العلمى لذلك الباحث التى قد تدعمه فى خوض موضوعات على درجة ما من الحساسية.

وفى ذات الوقت يلعب المناخ غير المواتى لحرية البحث العلمي دوراً فى جعل الباحثين يكفون – ربما باختيارهم – عن خوض تلك الموضوعات الحساسة، وذلك توخياً لطريق السلامة، وقد عبرت عن ذلك مدرس مساعد بقسم اجتماع القاهرة بقولها: "الباحث وهو بيختار موضوع بحثه بيبقى حاطط فى اعتباره، الموضوع هيتوافق عليه ولا لا، وهو من البداية بيختار الموضوع اللى هيتوافق عليه".

وعند تناول موضوع البحث يضع الباحث ذاته قيداً جديداً على ذاته فى طريقه تناوله للموضوع. وقد عبر عن ذلك مدرس بقسم اجتماع الزقازيق بقوله: " بيبقى فى قيود، لاعتبارات سياسية بتخلينى أنا كباحث أقول اللى عايزه بكلام مغلف بالسلفان انتقد آه، ولكن بأسلوب هادىء ومهذب يعنى كإنى بحسس على كلامى" ويضيف طالب ماجستير بقسم اجتماع عين شمس قائلا: " أى مشكلة ليها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ونتيجة لأن مفيش حرية، يحدد الباحث أبعاد ثانوية محددة بحيث الشخص لازم يتكيف مع النظام القائم".

أى أن المناخ غير المواتى لحرية البحث العلمى، يجعل بعض الباحثين يحجمون عن تناول موضوعات بعينها ويجعل البعض الآخر الذى اقترب من تلك الموضوعات الحساسة يقيد نفسه عند تناوله للموضوع باختيار أساليب وطرق تناول غير مباشرة على الإطلاق، الأمر الذى من شأنه التأثير دون شك على مدى عمق نتائج تلك الدراسات، وبالتالى مدى مصداقيتها.

ومثلما ربطت العينة بين أزمة حرية البحث العلمى فى مصر وأزمة الحرية فى المجتمع المصرى بصفة عامة، ربطت كذلك بين أساليب مواجهة أزمة حرية البحث العلمى وأساليب مواجهة أزمة الحرية فى المجتمع المصرى بصفة عامة، وقد عبرت عن ذلك معيدة بقسم اجتماع القاهرة بقولها: " نعمل تداول للسلطة فى الدولة، فى الحالة دي هيتغير المناخ العام كله ومش هيكون فيه حجر على رأى حد". وتضيف طالبة ماجستير بذات القسم "حرية البحث العلمى علشان تتحقق، مفيش طريقة غير الديمقراطية، ديمقراطية على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى البلد". ويضيف طالب دكتوراه بذات القسم "حرية البحث العلمى لازم تترجم بشكل مؤسسى، الاستقلالية التامة لمؤسسات البحث العلمى بمعنى أنها تتحول لمؤسسات سيادية".

◆ **طالبة ماجستير**

حرية البحث العلمي علشان تتحقق، مفيش طريقة غير الديمقراطية، ديمقراطية على مستوى المؤسسة، وعلى مستوى البلد.

أى أن حرية البحث العلمى تبدأ بحرية المجتمع ككل، وذلك من خلال التأكيد على مبدأ تداول السلطة عبر انتخابات حرة نزيهة، كذلك تتأكد حرية البحث العلمى عبر التأكيد على استقلالية مؤسسات البحث العلمى والتأكيد على ديمقراطية تلك المؤسسات، بمعنى أن تدار تلك المؤسسات من خلال الانتخاب الحر لكافة مسئولي تلك المؤسسات، بحيث يكون اختيار رئيس القسم وعميد الكلية والوكلاء ورئيس الجامعة ونواب رئيس الجامعة، يأتى عبر الانتخاب الحر وليس عبر التعيين. هذا بالإضافة إلى أهمية دمج المواثيق والقوانين المتعلقة بحرية البحث العلمى، وأخلاقيات البحث العلمى بصفة عامة، ضمن المناهج الدراسية، فى مجال العلوم الإجتماعية.

(1)Fernnando, Laksiri, (and other), Academic, Freedom 1990, human Rights Report, world University Service Geneva, Zed Books Ltd London and New Jersey. 1990, P1-10

(2) Dere, Bok, Begond The Lvory Tower, social Responsibilities Of the Modern University, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts and London England, 1982, P35:36

(1) هند طه، أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعى الأبعاد والقضايا الأساسية، استطلاع للرأي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد التاسع والثلاثون، العدد ٣ سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٠.

د. محمد أبو الغار : تراجع الحريات الأكاديمية يشهد بأن الدولة مفلسة ولا تدرك تحديات المستقبل

إهدار حقوق الباحثين جزء لا يتجزأ من ملف الحريات الأكاديمية

سنوات القمع جعلت الباحثين يصادرون على انفسهم

الاكاديميين آثروا السلامة بالبعد عن (الجنس والدين والسياسة)

حوار : عزة مغازى


مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة

خلال امتحانات منتصف العام الدراسى لعام " ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ " بجامعة حلوان رفضت أسماء إبراهيم الطالبة بقسم الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة حلوان أن تكتب كلمة إسرائيل على الخريطة التى وردت بالامتحان ، مصرة أن هذه الأرض تسمى – تاريخياً – بفلسطين مما دعا أستاذ المادة د. ماجدة محمد جمعة بتحريك دعوى قضائية ضد الطالبة بتهمة إهانة مكانتها العملية أو تحديداً "التشكيك فى كفاءتها العملية" مشيرةً إلى أنها حذرت الطلاب فى قاعة الدرس من كتابة كلمة فلسطين وهددتهم بأن من سيكتبها سيرسب.

وقائع كثيرة على نفس هذه الشاكلة يرصدها د . محمد أبو الغار أستاذ طب النساء والتوليد بكلية الطب بجامعة القاهرة فى كتابه "استقلال الجامعات" كجزء من تاريخ طويل من إهدار الاستقلال بالجامعة، وهو ما أثر على حرية البحث العلمي بها. يطالب محمد أبو الغار بالعودة إلى التاريخ للتعرف على تأثير الاستقلال السياسي والمالى للجامعة فى نشوء نهضة لم تقتصر على العلم وحده، بل امتدت لتشمل المجتمع كله، ثم مراجعة ما فعلته يد الدولة عندما امتدت للسيطرة على الجامعة وانتزاع استقلالها.

لم يكتف د . محمد أبو الغار بإصدار كتاب على نفقته الخاصة للدعوة إلى استقلال الجامعة بل شارك فى تأسيس حركة ٩ مارس قبل ست سنوات فى ذكرى قيام أحمد لطفى السيد – أول رئيس للجامعة المصرية – بالاستقالة من منصبه الجامعى عام ١٩٢٢ اعتراضا على نقل طه حسين من الجامعة على خلفية أزمة بحثه النقدى " فى الشعر الجاهلى "، وتبنت هذه الحركة الأكاديمية قضية استقلال الجامعة المصرية والحريات الأكاديمية على رأس أولوياتها.

في مكتبه كان سؤالى الأول حول ما حققته (٩ مارس) منذ إنشائها فى مجال استقلال الجامعة واستعادة الحرية الأكاديمية فقال: " حركة تسعة مارس لم تفشل فى تحقيق تغيير على أرض الواقع، فقد اسهمت – وبشكل واضح– فى تحقيق هامش من التوعية بالحقوق الأساسية وبالقانون لدى أعضاء هيئات التدريس، وصارت القيادات الإدارية فى الجامعة تفكر جيداً قبل الإقدام على أى انتهاك صريح لحقوق واحد من أعضاء هيئات التدريس، لقد صار القانون والدستور اللذان ينصان على الحريات الأكاديمية موضع اعتبار، وأن لم يصيرا موضع تنفيذ بعد " .

لا تتوقف الحريات الإكاديمية فى رأي د . محمد أبو الغار على مجرد حرية اختيار الموضوع فى البحث العلمى، وكيفية تناوله، بل تمتد لتشمل كافة أوجه الحياة الجامعية التى يعيد د. محمد أبو الغار تراجعها إلى انتهاء استقلالها بشكل تام عام ١٩٩٤ حين تم ايقاف اختيار عمداء الكليات بالانتخاب من قبل أعضاء هيئات التدريس والتحول إلى اختيارهم بالتعيين ويفسر رأيه بقوله: " جاء قرار إلغاء انتخاب العمداء عام ١٩٩٤ ليزيد قضية استقلال الجامعة تدهوراً، فالتغيرات التى وقعت من حينها تغييرات جذرية يمكن فهمها من خلال واقع الكليات والجامعات خلال فترة الانتخاب وما يجرى بها الآن.. العميد فى كل كلية كان يحوز مقعده عبر هيئة التدريس التى تختاره وتمنحه ثقتها وتملك أن تنتزعها منه، لهذا كان العميد (بيعمل حساب) اعضاء هيئة التدريس ويراعى حقوقهم ، كان يهتم بالطلاب كجزء لا يتجزأ من مهام عمله، كان للعميد حرية فى التصرف من الأمن الذى يحتل الجامعة، ومع الدولة كان قادراً على مواجهة تدخلاتهم لأنهم لا يمكلون إقصاءه عن منصبه ولا الانتقاص من سلطاته، وكان مجلس الجامعة المشكل من عمداء الكليات قوياً فى مواجهة رئيس الجامعة المعين من قبل الدولة، مما كان ينعكس على العملية التعليمية والبحثية والنشاط الفكري داخل الجامعة، أما الآن فضابط الأمن المقيم داخل مكتب العميد يملى أوامره على الجميع، ولم يعد العميد قادراً – ولا مهتما – بحقوق أعضاء هيئة التدريس ولا بصالح الطلاب، فولاؤه فقط لمن وضعوه فى مقعده سواء عن طريق الواسطة أو الانتماء السياسي للحزب الحاكم أوالولاء للسلطات الأمنية".

فى مقالات عدة له يرصد د . محمد أبو الغار التدخل فى حرية التعبير والتفكير داخل قاعات الدرس، يشير إلى تخوف الأساتذة فى الجامعات من التناول الحر للموضوعات، خشية نقلها إلى من يملكون حق إقصائهم أو تحويلهم لمجالس تأديبية، فيقول: "حرية البحث العلمي وحرية الطرح والتناول صارت مقيدة أكثر بالرقابة الذاتية التى يمارسها أعضاء هيئات التدريس على أنفسهم . هم الآن يؤثرون السلامة ويبتعدون فى أبحاثهم العملية عن التابوهات الثلاث الشهيرة (الدين والجنس والسياسة) ، ولكن تشديد القبضة الأمنية والخوف من إثارة المجتمع ضدهم ليس السبب الوحيد الذى يعود إليه تراجع البحث العلمى فى مصر، بل تدنى المقابل وعدم الاهتمام بالتشجيع على البحث يعد سبباً لا يمكن إغفاله، لهذا وضع من بين أهداف حركة تسعة مارس الاهتمام بالبحث العلمى ووضع نظم جديدة للترقيات والرواتب تجعل الباحث يشعر أن بذل مجهود حقيقى فى بحث علمي مفيد سوف يعود عليه بفائدة ملموسة فيشجعه هذا على البحث، إهدار حقوق أعضاء هيئة التدريس والباحثين هو جزء لا يتجزأ من ملف إهدار استقلال الجامعة والحريات الاكاديمية".

ينفى د . أبو الغار تماماً أن تكون هناك أجندة خارجية ما تطبقها الدولة ليتراجع البحث العلمى فى مجال العلوم التطبيقية، مثلما يذكر بعض الأكاديميين فى تفسيرهم للتراجع العلمى لجامعاتنا، فيقول: " لا تعانى العلوم التطبيقية من القمع والتدخل السافر الذى يعانيه الباحثون فى مجال العلوم الاجتماعية الذين ترفض أبحاثهم أو يمنع نشرها فى حالة اجترائها على " تابو " السياسية تحديداً، فيما يتكفل الباحثون بفرض الرقابة على أنفسهم فيما يتعلق بالدين والسياسة، وهم فى هذا يخشون جهاتأخرى غير الدولة – فى إشارة ربما للجماعات الدينية المتطرفة المتغلغلة داخل الجامعة المصرية – أما العلوم التطبيقية فيتكفل ضعف الإمكانيات وسوء التخطيط بإضعافها، لا يعود هذا لأجندة خارجية كما يروج البعض، بل هو باختصار (خيبة قوية من الدولة) وعدم قدرة على التعامل مع متطلبات المستقبل، المشكلة تكمن فى أن الدولة مفلسة".

يلفت الأب الروحى لحركة (٩ مارس) إلى معاداة القيادات الإدارية للحرية فى البحث العلمى بحجة أن الحرية المطلقة فى البحث تهدد قيم المجتمع، فيقول: " هذا الكلام لم يصدر عن شخص له قيمة، ولكنه يسقط حقيقة يقرها الدستور والمواثيق الدولية، وهى أن البحث العلمي لا سقف له ، أما كون المجتمع لا يقبل نتائج أو موضوع البحث فهذه قضية أخرى. وضع القيود سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية كفيل بقتل البحث العلمى والقضاء عليه، المصيبة أن القيد الآن لا تضعه الدولة، بل أدت سنوات القمع الطويلة والتهديدات القائمة التى تتمثل فى الإقصاء والعزل عن التدريس أو حتى تهديد الحياة الخاصة – فى إشارة لما وقع لـ د . نصر حامد أبو زيد – لفرض الباحثين للرقابة على أنفسهم كما أسلفت. . الباحثون الآن يصادرون على أنفسهم " .

يصمت د. أبو الغار قليلاً ثم يضيف: " نحن لا نطالب بأكثر مما يتيحه لنا القانون، فقانون الجامعات ليس فيه أى حجر على الحريات الاكاديمية، الحجر يأتى من القيادات الذين تختارها الدولة وفقاً لأسس الولاء والطاعة والمحسوبية وليس وفقاً لأى معايير علمية، تلك السلطات الجامعية التى تأتمر بأوامر الأمن لا العلم ولا القانون، وهى من تسقط القانون والدستور وتحجر على الحريات الأكاديمية بمختلف أاشكالها".



رقابة ذاتية تدعمهـــا المؤسسة البحثية

قيود على الدرا سات الشعبية

منى شديد

بعيداً عن تخصصات أكاديمية الفنون التابـــعة لوزارة الثقـــافة يهتم المعهد العالى للفنون الشعبية بالبحث العلمي ودراســـة وجمع مواد الفلكلور من أنحاء مصر المختلفة. ومع اتساع النشاط البحثي داخل المعهد بدأ يثار الجدل حول القيود التى يتعرض لها الباحث فى هذا المجال، وإلى أى مدى تسيطر فكرة الرقابـــة على الباحثين المتعاملين مع الفلكلور، سواء بسبب ممارسة الرقابة الذاتية بـــتأييد من الأكاديميين فى المعهد أو بسبب القيود التى يفرضها المجتمع على الباحث، فتدفعه إلى الابتعاد عن بعض الموضوعات .

الدكتور مصطفى جاد أستاذ تقنيات حفظ الفلكلور بـــالمعهد يعترف أنه رغم عدم وجود رقابة مباشرة على الباحـــث إلا أن هناك بـــعض الموضوعات التى يتجنبها الباحثون تماماً، والدليل على ذلك على سبيل المثال عدم وجود رسالة

إعلان ليما فقرة ٧

جميـــع أعضـــاء المجتمـــع الأكاديمـــي الذيـــن يضطلعـــون بـــوظائف التدريس لهم الحق فى التدريس دون أي تدخل رهنا بمبادئ التدريس ومعاييره ومناهجه المقبولة.

واحدة عن النكتة الشعبية رغم أنها جزء أساسي من التراث المصرى، حيث إن أغلب النكت تتضمن جوانب سياسية وسخرية من الحكام، وبالتالى لا يستطيع الباحث الخوض فيها. وهكذا – حسبما يرى الدكتور جاد – تعيق السياســـة أداء بعض الموضوعات. لكن الدكتورة سوزان السعيد أستاذ الفلكلور بالمعهد حاولت أن تعطى مبرراً آخر بعيداً عن فكرة الخوف من الصدام مع السلطة بأن ذكرت أن دراسة الموضوعات ذات الأبعاد السياسية فى مجال الفلكلور وراءها أسباب أخرى، أهمها أنه لم يسبق أن انضم للمعهد باحث متخصص فى السياسة من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياســـية بـــل إن أغلب طلبـــة المعهد من تخصصات أخرى مثل التاريخ والأدب والآثار، وبالتالى يبحثون فى موضوعات الأدب والعادات والتقاليد والمعتقدات، لكن الدكتورة ســـوزان سرعان ما تعود إلى نفس الدائرة مرةً أخرى فى نفس المثال السابـــق عن النكتة السياسية معترفةً بأن البحث فى موضوعات على هذه الشاكلة قد يسبـــب أذى للباحـــث إذا ما تناول فترة الحكم الحالية، لذا فالحل الأمثل هو أن يلجأ إلى فترة فى الماضى مثل الخمسينات والستينات، على أساس أنها فترات حـــكم منتهية، لأن مصلحة الباحث قبل كل شيء، ولا يجب أن يعرض نفسه للخطر .

تضرب الدكتورة سوزان مثلاً آخر عن الموضوعات الحساسة مثل علاقة الرجل بالمرأة، وتقول : " القواعد تفرض انتقاء ألفاظ مهذبة للحـــديث عنها بـــدون تصريح، مراعاة للذوق العام وحس المجتمع والشـــارع، ولأنها أيضاً تقـــدم فى سياق نص ثقـــافى ، أما المشـــلكة الأكبر أنه فى أحـــيان كثيرة لا يصرح الناس أنفسهم بهذه الألفاظ ، ويستعينوا بكلمات بديلة للتلميح فقط، لأن هناك نوع من التحفظ فى حديثهم مع الباحث بعكس الحوارات المتبادلة بين أفراد البـــيئة الواحدة".

وتضيف الدكتورة سوزان: لا توجد قوانين تمنع الباحث من تســـجيل الألفاظ الخارجة فى الأدب أو الأغانى الشعبـــية فى دراســـته، ولكن الذوق العام يفرض عليه استبدالها فى الكتابة بكلمات مهذبة لا تخدش الحياء، يفهم منها القـــاريء المقصود ضمنياً، مشيرة إلي أن ملاحـــظة اتجاهات المجتمع مهمة، وتذكر أن هذا هو حال المجتمع حالياً، بينما فى فترات سابقة لم يكن التصريح بألفاظ مماثلة يعتبر أزمة، والدليل على هذا تلك الضجة التى قام بها المهتمون بالتراث اعتراضاً على التعديلات التى أجريت على قصص " ألف ليلة وليلة" لاستبدال بعض الأجزاء منها بنص مهذب، وأصبحت طبعة الصبيح هى الوحيدة الأصلية .

كل تلك الإشارات من الدكتورة سوزان توضح أن الرقابـــة على البحـــوث يتشارك فيها الباحـــث مع المجتمع، وهو ما يؤثر على الحركة البحـــثية فى هذا المجال، والعنوان المعلن وراء هذا هو مراعاة " الذوق العام"، هـــذا إلى جانـــب خشية الموضوعات السياسية التى قد تعيق بحثه، أو تمثل صداماً مع السلطة.

وينضم د. إبراهيم عبد الحافظ أستاذ الأدب الشـــعبى ووكيل المعهد لشـــئون الدراسات العليا إلى ما ذكرته د. سوزان لكنه يضيف رؤية أخرى ذات منحى أخلاقى بحت يخترق أداء البحوث فى مجال الفنون الشعبـــية، ولا يخفى الدكتور عبد الحافظ تأييده لهذا المنحى حتى إن كان يمثل قيوداً على البحث فى هذا المجال قائلاً : " لا يوجد حرج فى العلم، ولكن من الناحية الأخلاقية يجب على الباحث تفادى كتابة الألفاظ الخارجة إذا ما وجدت فى النص الشـــعبى بالتعبـــير عنها بعلامة استفهام أو نقط أو التدليل عليها بكلمات بديلة يدركها القارئ، حتى لا يكون هناك نوع من الابتذال أو الإسفاف فى البحث العلمي".

لم يكتف الدكتور إبراهيم بتلميحات عن فكرة الرقابة الذاتية فقط، بـــل أوضح بصورة مباشرة عن رأية فى دعم فكرة الرقابة الذاتية حتى إن أثرت على اختيار الباحث لموضوعاته ويقـــول: " المعهد لا يفرض رقابـــة أو قـــواعد معينة على الباحثين، وإنما هى رقابة الباحث على نفســـه، فهناك موضوعات شـــائكة من الصعب الخوض فيها مثل العلاقـــات الزوجية بـــين الرجل والمرأة، والعادات، والتقاليد المختلفة كختان الإناث والزار، بحيث لا يستطيع باحث رجل أن يوجه أسئلة لامرأة عنها، وأيضاً فى حـــالة البحـــث فى مجتمع بـــدوي عن دور المرأة ومركزها فى القبيلة من المستحيل أن يقـــوم بـــه رجل فى مجتمع يتعامل مع المرأة بمنطق الحريم، وأن لها حـــرمة يجب الحفظ عليها ، وبـــالمثل هناك موضوعات لا تستطيع المرأة البحث فيها، بالإضافة إلى إنكار الأهالى لوقائع مهمة عند الحديث في موضوعات حساسة لها علاقة بعادات دورة الحياة من ميلاد وزواج والوفاة أو العقم والممارسات المرتبطة به، وبالتالى لا يتسطيع الباحث الوصول إلى عمق الموضوع بسبب صعوبته وحساســـيته، ولابـــد أن يكون على دراية تامة بهذه الموضوعات وكافة تفاصيلها قبل الخوض فيها".

المفارقة الأخرى التى أكدها الدكتور إبـــراهيم هى أنه اعتبر أنه من الصعب أن يقوم باحث مسلم بدراسة طقوس خاصة بالمسيحيين مثل: التعميد، أو السبوع أو الأدعية المختلفة، واستحسن أن يكون الباحث من نفس الديانة التى يبحث فيها حتى يوفر على نفسه الحرج، وتتاح له فرصة مشاركة المصادر فى ممارســـة الطقوس، ونفس الشيء ينطبق على دراسة الصوفية فى الإسلام . مغفلاً بـــذلك إمكانية مشاركة الباحثين الأجانب فى دراسة هذه المجالات فى مصر .

يرفض الدكتور صلاح الراوى أستاذ الأدب الشعبى التضييق الذى يقـــع على الباحثين فى مجال الدراسات الشعبية بسبب تناولها موضوعات ذات ملمح دينى، ويقول : "فيما يتعلق بالأديان لابد من التفرقة بين الطقس الشعبى، والطقـــس الدينى الرسمي، حتى وإن كانت المؤسسة الدينية الرسمية تعارض هذا الطقـــس الشعبي، كما هو الحال فى علاقة الأزهر الشريف بـــالموالد الشعبـــية للأولياء، وكذلك بالنسبة للجوانب الاحتفالية الشعبية التى تعارضها الكنيسة".

يشـــير الراوى إلى أنه تحت تأثير هذا الحرج الدينى من الأكاديميين سبـــق أن تم التضييق على باحث أثناء إعداده دراسة عن "الخضر عليها السلام" على اعتبار أنها دراسة فى الدين، ويعتبر د. صلاح هذا نوعاً من التخلف من المؤسسة، لأن القـــائمين عليها لم يدركوا أن "الخضر" يجمع بـــين الجانبـــين التراثين الرسمي والشعبى، وكثيراً ما يحدث فى الحياة الأكاديمية هذا النوع من الرقابة بتضييق

إعلان ليما فقرة ٩

يتمتع جميع طلبة التعليم العالى بالحرية في الدراسة، بما فى ذلك الحق فى اختيار ميدان الدراسة من بين المقـررات المتوافرة ، والحق فى الحصول على إقـــــرار رسمي بما يكتسبونه من معارف وتجارب.

الخناق على باحث أو أستاذ معين.

وعلى العكس من د. إبراهيم يرى الراوي أن حرية البحث نسبـــية، ومحدودة جداً وتحكمها مجموعة أشياء تبعاً لطبيعة الأستاذ المشرف على الرسالة، فبعضهم يترك الحرية للباحث فى اختيار الموضوع والبعض الآخر لا يفعل، وهذا يرجع إلى عدم النضج الفكرى للمؤسسة، وأطلق على كافة الدراســـات فى المعهد العالى للفنون الشعبية لفظ دراســـات " مخلية" بمعنى أنها تعتمد على الموضوعات غير الشائكة وعلى المزاج الشخصي، فلا يسمح للباحـــثين بمناقشـــة موضوعات سياسية رغم أن القاعدة الأساسية للثقافة الشعبية هى أنها ثقافة ناقدة للثقـــافة الرسمية، وقائمة على المقاومة، ومرتبطة بقضايا مهمة، والاشتباك مع المجتمع،

لكن المعهد لا يقبل بهذا، ولا يقبل بمناقشة الجوانب الطبقية للجماعة الشعبية .

هذا النوع من الوصاية لا ينكر الراوي أنه يؤثر على عقل الباحث وعلى البحث العلمي بشكل عام، فحرية البحث لابـــد أن تكون حـــرية مطلقـــة، فأغلب الدراسات على هامش الأشياء وليست فى العمق قائلاً: " لا يمكن أن أتحدث عن موضوع مرتبط بالخبز دون أن أتعرف على التناقض الطبقـــى والاجتماعى فى البيئة، كما هو الحال فى دراسة سميح شعلان عن الخبز .. فالخبـــز يعنى الصراع الاجتماعي الطبيعي، لذا لابد أن نتحـــدث عن القـــمح وزراعته والموقـــف الأمريكي منه، لا أن نتوقف عند حد الوصف لطريقـــة عمل الخبـــز والعجين فقط!".

يذكر فى هذا الصدد أيضاً تجاهل الباحثين لبعض الجوانب السياسية الشائكة فى رسائلهم، حتى وإن استلزم الأمر مناقشتها والتعامل معها بشكل غير دقـــيق، ومثال هذا كما يقول د. صلاح الراوي ما فعله أحمد على مرسي فى رسالته التى تحمل عنوان " الأغنية الشعبية مداخل إلى دراستها"، حيث أقام تفســـيراً خاطئاً لجزء من قصة "شفيقة ومتولى" والذي يقول فيه متولى: " أنا لا باخذ العشر ولا الجزا ولو غلط يابيه هتجازى، اعمل معروف اديني أجازة " فرغم ما هو معروف عن " العشر والجزا " أنها تعنى عشور المال والجزية، أى أنه لا يأخذ الضرائب من الناس فى تحكم على السلطة، إلا أن الباحث فسرها بأنه لم يحصل على مكافأة من قبل من الجيش، تجنباً للحديث عن الضرائب، ويقـــول الراوي: "يصعب على الباحث المتعاطف مع الســـلطة أن يتطرق إلى مثل هذه القـــضايا لدى الجماعة الشعبية، حتى وإن كان على درجة أســـتاذ، لأنه فى النهاية يســـعى للمناصب والوصول إلى أعلى المراتب".

وهكذا تخضع البحوث فى مجال الدراسات الشعبية إلى " التابوهات" التى يخشاها المجتمع مثل الجنس والدين والسياسة.

يختم الدكتور صلاح الراوي: " لا اعتقد أن هناك دراسة واحدة تناقـــش ختان الإناث، أو موقف الجماعة الشعبية من النظام والسلطة، أو عن النكتة السياسية والشعبية، وبعض المناطق مثل سيناء يتم تجنبها لأن تراثها الشعبى ملىء بالشعر الذي ينتقد الرؤساء، سواء مبارك أو السادات، وكذلك لم يتناول أحد بالدراسة موقف أهالى ســـيناء من النظام، وأيضاً رؤية النظام لهم والتعامل معهم على أنهم جواسيس، أو عن الرؤية الشعبية للمخدرات، أو عن الجندية فى مصر وتراثها العميق، فهي مؤسسة عريقة مازالت تحافظ على هذا الوطن وتحمل تراثاً عميقاً له رؤية وطنية محددة، وعقيدة احتفالية لم يقف أحد على دراستها، فلماذا لا نناقش السخرة الآن مثلاً!".

يذكر أن دراسة علم الفلكلور كانت تعتمد قـــديماً على مجهودات شـــخصية ودراسات حرة، مثل أعمال تيمور باشا فى أوائل القرن الماضى، ثم انتقـــلت فى منتصف القرن الشعرين إلى مجال البحوث الأكاديمية على يد سهير القـــلماوى صاحب أول رسالة أكاديمية عن الفلكلور، اهتمت بدراسة قـــصص " ألف ليلة وليلة" وأشراف عليها عميد الأدب العربي طه حسين فى جامعة القاهرة، وتلاها العديد من الدراسات مثل دراسة رشدي صالح فى الخمسينات للســـير والأدب الشعبى . بعدها تأسس مركز دراسة الفنون الشعبـــية فى عام ١٩٥٧، ليرثه فى عام ١٩٨١ المعهد العالى للفنون الشعبية كمعهد متخصص فى دراســـة التراث الشعبى بأقسامه وتخصصاته المتعددة ، وكانت أول رسالة ماجستير تســـجل فيه عام ١٩٨٩ عن " فن الأداء الشعبى للمنشـــدين" ويصل عدد الرســـائل التى أجيزت فيه حتى الآن بشكل تقريبى إلى ٣٠ رسالة ماجســـتير، و ١٨ رســـالة دكتوراه فى موضوعات مختلفة.





الحرية الموؤدة فى الجامعات المصرية

شهادة الدكتور / محمود إسماعيل



محمود إسماعيل

من الحقائق البديهية أن الجامعات تفرخ النخبة الطليعية التى تقود مسيرة التقدم، وأن حرية التفكير والتعبير تشكل قوام تكوين تلك النخبة .

فالثابت أن الحضارة الهللينية مدينة فى ازدهارها إلى " لوقـــيون " أرســـطو، و " محاورات " أفلاطون ، و" أكاديميات" الطبيعيين و"الرواقيين" ومن لف لفهم . وبفضل "مدرسة الإسكندرية" – وكانت بمثابـــة أكاديمية عالمية تجتذب العلماء من كل حدب وصوب – ظل الفكر " الهلينيستي " قائماً ومزدهراً ، برغم غلبة اللاهوت الذي ضبب عالم العصور الوسطي وحكم عليها بأنها "عصور الظلام" لا لشيء إلا لمصادرة الكنيسة على حرية التفكير والحكم بـــ " الحرمان " على المبدعين.

وفى الإطار ذاته، يمكن تفســـير عصور ازدهار الفكر الإســـلامى – والحضارة الإسلامية من ثم – بفضل مناخ الحرية الذي اعتبره " كلود كاهن" سحابة عابرة، حيث وئدت منذ منتصف القرن الخامس الهجري ليدخل العالم الإسلامى – وإلى الآن – ما أسماه ابن خلدون بحق " عصور الانحطاط " .

فقد أدي تعصب " فقهاء السلطان " إلى تحريم العقلانية وتجريم المبدعين ومصادرة كتبهم وتحريض " العوام " على إحراقها باسم الدين ، والدين من ذلك براء .

لذلك ضاعت جهودهم سدي ، بينما عول عليها الأوربيون – أواخر العصور الوسطى – إبان عصر النهضة ومن بـــعده عصر الأنوار بـــفضل تراث المعتزلة وإخوان الصفا و" تجريبية " ابن سينا والحسن بن الهيثم والرازي وعقلانية ابـــن رشد النقدية .

فقد اعترف " ول ديورانت " بمسئولية مفكري الإســـلام عن قـــيام حـــركة الإصلاح الديني في أوربا ، بـــل فى تجديد اللاهوت الدجمائى اليهودي بـــفضل موسي بن ميمون ومن بعده موســـي مندلســـون. بـــل كان ظهور الجامعات الأوروبية – خصوصاً فى بولونيا وسالرن وبـــالرمو – إمتدادا لجامعات الأزهر والزيتونة والقرويين التى تحولت إلى بـــؤر للتعصب اللاهوتى بـــعد لفظ العلوم الدنيوية، متأثرة بتعاليم الأشعرى والغزالى – خصوصاً – التى أشاعتها المدارس " النظامية " السنية . لقد جري إحراق كنوز " دار الحكمة " فى القاهرة الفاطمية و " بيت الحكمة " فى بغداد وغيرها فى كافة أرجاء العالم الإسلامي.

على أن " النهضة العربية " فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر أسفرت – ضمن ما أسفرت – عن تأسيس الجامعة المصرية – خلال العقـــد الثالث من القـــرن العشـــرين ، فأصبحـــت أنموذجا لما أســـس من جامعات فى أرجاء العالم العربي الحديث والمعاصر. والحق أنها قادت حركة التطور والتقدم والحداثة بدرجة ما، إلا أنها انتكست خلال العقدين الأخيرين بتأثير نظم عسكرية وعشائرية بدوية، فضلاً عن تعاظم الدعوات السلفية المدعمة من قبل معظم تلك النظم. ولا غرو، فالعلاقة وطيدة بين "البداوة " والتخلف، كما وأن العداء بـــين "الســـيف" و "القلم" من بديهيات الحقائق الناصعة. كذا بين " الجنرال " و" فقية البلاط " من ناحية والمفكرين و العلماء المبدعين من أخري.

ولا يتسع المقام لإيضاح تجليات تلك الظاهرة، وحسبي كأستاذ جامعى – بكلية الآداب – جامعة عين شمس – أن أنوة ببعض الملاحظات الكاشـــفة عن تدهور الجامعات المصرية حالياً، والتى تكمن أساسا فى حقيقة " وأد " مبدأ حرية التفكير والتعبير ، على النحو التالى :

– "عســـكرة " الجامعات، بحيث أصبـــح "رئيس الحرس الجامعى" هو الحاكم بأمره، بهدف " تدجين " الأساتذة الذين حـــرموا من حقـــهم فى اختيار رئيس الجامعة وعمداء الكليات. وأصبحـــت " التقـــارير الأمنية الســـرية " معياراً لتعيينهم. بل تدخل " الأمن " فى تعيين أعضاء هيئة التدريس ابـــتداء من درجة "المعيد " إلى درجة " العميد " .

– تحريم وتجريم النشاط السياسي فى الجامعة ، الأمر الذي أدي إلى وجود " فراغ " سياسي ، جري ملؤه بالفكر الدينى المتعصب، أو بالنزعات التهتكية "الحداثية" المنحطة التى انعكست على أنماط السلوك. يشهد على ذلك " قـــضايا الآداب" وانتشار " الزواج العرفى " ... وهلم جرا.

– استبدال النشاط السياسي والثقافى بحفلات الترفية المسف – على غرار أغنية " بحبك يا حمار " !!! – وما يسفر عنها من ملابسات يندي لها الجبين ..!!



(نظراً لقيامي بالتدريس فى إحدي جامعات المغرب قرابة عشر سنوات ، لاحظت وأعجبت بمناشدة العاهل السابق لطلبة الجامعات فى إحدي خطبه، حيث قال : " تسيسوا فإنني مباه بكم " . ولعل هذا يفسر قوة الأحزاب السياسية ، حيث يشكل طلبة الجامعات قواعدها الأساسية ، التى تفرز زعامات على درجة عالية من النضج السياسي. ومعلوم أن جامعات مصر – إلى عهد قريب – كانت مفرخة لتكوين الساسة، خصوصاً من كليتى الآداب والحقوق.

– بينما حرم أساتذة الجامعة من إلقاء المحاضرات العامة، فتحت " المدرجات" الكبرى لنجوم كرة القدم والغناء الهابط . أذكر أن أحد وكلاء الكلية المستنيرين دعاني والصديق الدكتور/ حسن حنفى لإقامة ندوة عن " الغرب والإسلام " وأن الحضور من الأساتذة والطلاب طالبوا " الوكيل " بمزيد من الندوات و المحاضرات فأعلن على الملأ تحديد موعد لندوة أخرى – للمحاضرين نفسيهما – فى موضوع ثقافى – لكنه أرجأ موعد عقدها عدة مرات ثم أخبرنى باستحالة عقدها " لأسباب أمنية "..!!

(أذكر أنني ألقيت محاضرة عامة فى جامعة الكويت لاقت قبولاً من الحضور. إعترض زميل مصري – للأسف – على أن خطاب المحاضر ينطلق من فكر "هرطقى إلحادي ". وإذ عقبت على ملاحظته الخبيثة وأعلنت : " أن لي الشرف بأنني ماركسي فكراً ونضالاً " إلتهبت الأكف بالتصفيق . وفتحت وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أمام المحاضر طيلة ست سنوات دونما أدني مصادرة.

– عكست ظاهرة "عسكرة الجامعة " ظلالها على النظم وبرامج الدراسة ، خصوصاً فى الكليات النظرية المنوطه ببناء البشر أساساً. فنظام " التيرم" على سبيل المثال لا يستهدف إلا شغل الطلبة وإبعادهم عن السياسة. كذا شغل وقت الأساتذة عن الاضطلاع بالدور " البحثي " للتفرغ شهوراً مضنية فى أعمال إدارية لا علاقة لها بمهام " الأستاذ " الحقيقية .

يدخل فى هذا الإطار المصادرة على " مجلات الحائط " الطلابية ، إلا بتصريح ومراقبة من أجهزة الأمن . ناهيك عن ابتسار دور نظام "الأسر" الجامعية فى حفلات الترفيه وما شابه ، بعد وأد وتحريم النشاط الثقافى والاجتماعي.

– تتدخل " أجهزة الأمن " كذلك فى التجسس على المحاضرات الجامعية لأعضاء هيئة التدريس ، فتجند بعض الطلبة – خصوصاً ممن ينتمون إلى الحزب الحاكم لتسجيل محاضرات الأساتذة " المغضوب عليهم " وقد اعترف لى بعضهم بذلك ، بل إن أحدهم زعم أنه يتغاضى عن تسجيل ما يعتبره "خروجا عن موضوع الدرس " تقدير لأستاذه..!!

– لسنا فى حاجة إلى " تجنيد " بعض الأساتذة من قبل "أجهزة الأمن"، حافزهم فى ذلك تحقيق طموح شخصى فى تولى الوظائف القيادية. وإذ سألت أحدهم وكان من قبل يسارياً عن سبب " ردته " و " تذبذبه " لم يجد حرجاً فى القول : "أنا أتمثل المثل السائر"على كل لون يا بتيسطا ".! و "اللى تغلب به،العب به" ..!

– حول منتصف السبعينات، كثيراً ما كان يستدعينى عميد الكلية إلى مكتبة – فى حضور شخصية أمنية لا داعى لذكر إسمه – مهدداً ومتوعداً لا لشيء إلا لتعاظم إقبال الطلبة على محاضراتى حتى من الكليات الأخرى – بما يثير هواجس "الأجهزة " خصوصاً حين عمد " الرئيس الراحل" إلى التنكيل بالناصريين والماركسيين ممن أطلق عليهم " اليسار المغامر " .

وأذكر أننى كنت أشارك فى مؤتمر بتونس. وعلى أثر العودة إصطحبنى اثنان من رجال الأمن بعد هبوط الطائرة لإجراء تحقيق مع " شخصي الضعيف " كمسئول عن قيام مظاهرة طلابية بالجامعة وقعت أثناء غيبتى فى تونس !!

– أسفرت تلك " الملاحقات " الدائمة والدائبة عن عقد العزم على الإعارة إلى إحدى جامعات المغرب .. ومع ذلك كنت على رأس قائمة من الأساتذة "المشاغبين " الذين فصلوا من الجامعة وأحيلوا إلى وظائف إدارية ..!!! وأشهد بأنني لقيت فى المغرب حفاوة وترحاباً طوال سنوات عشر، لم أساءل خلالها – ولو مرة – برغم محاضراتى وكتاباتى حتى فى صحف اليسار. من هنا أدركت لماذا تطورت جامعات المغرب وانحطت جامعات " الكنانة " الرائدة إلى الهاوية؟

– لم يكن إعادة تعيينى بجامعة عين شمس بالأمر الهين ، فرئيس الجامعة آنذاك كان من نجوم الحزب الحاكم. وحين عرض عليه الأمر رفض لا لشيء إلا لأننى Agitator مثير للشغب، على حد قوله . وإذ جرى فصله – لأسباب ما – وخلفه رئيس جديد – وصف آنذاك بأنه " ترزيى قوانين " إشترط لتعينى مساعدته فى انتخابات مجلس الشعب بأن أضمن له أصوات قريتى التى تدخل ضمن دائرة تمثيلة ..!!

على أنه – مع ذلك – أري من الإنصاف الإشادة ببعض رؤساء الجامعة وعمداء كلية الآداب ممن عرفوا بالنزاهة واحترام تقاليد الجامعة – التى انتهكت – من أمثال الدكتور المرحوم / إسماعيل غانم ، والمرحوم الدكتور / ناجى المحلاوى ، و المرحوم الدكتور / عبد القادر القط عميد الكلية الذي هدد بالاستقالة حين طالب الأزهر بفصلى من الجامعة على إثر صدور كتابى " الحركات السرية فى الإسلام ".

ذلك غيض من فيض يثير الآسي والأسف على تردي الجامعات المصرية التى كان لها فضل الريادة والسبق ، سواء على المستوي الأكاديمي ، أو على صعيد العمل السياسي الوطني، أما عن أسباب التدهور فقد كشفه – قديماً – أفلاطون الفليسوف، ولخصها فى غياب حرية التكفير والتعبير ، من جراء سيطرة " النفس الغضبية – الحكر على النفس العاقلة التى تتمثل فى الحكماء المفكرين " .

حارس الوثائق المصرية ينفى حجبها عن الباحثين

صابر عرب: المحجوب لا يمثل نصف فى المائة لأغراض الأمن القومى

حوار : عبد الرحمن مصطفى



تحوي دار الوثائق القومية ملايين الوثائق التاريخية التى تفيد الباحثين فى مجالات البحث المختلفة، وهو ما حدد قواعد للتعامل مع هذه المؤسسة العريقة، إلا أن هذا لم يمنع شكوى بعض الباحثين من أن دار الوثائق تحولت إلى دار احتجاز للوثائق، نظراً لصعوبة إجراءات التعامل .

الأستاذ الدكتور محمد صابر عرب رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية يرد على هذه التساؤلات .

– هناك مشكلة يتعرض لها بعض الطلبة فى مرحلة ما قبل تسجيل رسالة الماجستير وأثناء الدراسة الجامعية. حين يجد الطالب نفسه على غير دراية بمحتويات الدار أو شكل الوثيقة. بل يمنع من دخول قاعة الوثائق تماماً ما ردك؟

الوثائق والمخطوطات المودعة فى دار الوثائق مقصورة على من هم فوق المرحلة الجامعية، سواء من الباحثين الاكاديميين أو من العاملين فى الصحافة والعاملين فى مجال البحث الحر، وهذا لأسباب كثيرة أهمها الحرص على الوثيقة من التداول المتكرر الذى قد يعرضها للتلف. أما بالنسبة للطلبة الذين لم يسجلوا موضوعاً للبحث فيتاح لهم الاطلاع على الوثائق التى سيحتاجونها بمجرد تحديد موضوع البحث. وتصدر فى ١٥ يوماً، وهى مدة بسيطة مقارنةً بالفترة التى يقضيها الباحث فى فترة إنهاء بحثة.

– أليس من حق الطالب العادى التعرف على دار الوثائق ومحتوياتها؟

نحن نفترض أن الباحث الملائم للتعامل مع الوثائق الأصلية هو طالب الدراسات العليا، فليس مطلوباً من الطلبة فى المرحلة الجامعية الرجوع إلى الوثائق الأصلية.. فأقصى ما يطلب منهم هو الاطلاع على الدوريات والوثائق المنشورة فى كتب. الهدف هو تنظيم التعامل مع الوثائق، لأننا إذا ما فتحنا قاعة الاطلاع على الوثائق التاريخية مثلما نفتح قاعة الاطلاع على الكتب، قد لا نضمن ما سيحدث للوثيقة القديمة.

– بعض الأساتذة الأكاديميين كانت لهم مشاكل أعلنوها صراحةً فى الصحف والمحافل العلمية من التضييق عليهم فى الحصول على الوثائق .. ومنهم الدكتور مجدى جرجس أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة؟



ضربت مثالاً بمجدى جرجس، والحقيقة أن كل بحوثة اعتمد فيها على وثائق محفوظة بدار الوثائق القومية، كذلك من المهم أن أشير هنا إلى أنه فى كل أرشيف من أرشيفات دول العالم، هناك بعض الوثائق غير المتاحة، وذلك لدواعى الحفاظ على الأمن القومى للدولة، وهذا لا تحدده لنا أى جهة أمنية، ولكن بإدراكنا الإنسانى والثقافى والوطنى من أن هناك بعض الوثائق قد يساء استخدامها ضد المصالح الوطنية القومية.

– ما المعايير التى تحدد لنا خطورة الوثيقة أو أنه قد يساء استخدامها؟

لا توجد قواعد مانعة للوثائق بشكل مباشر، لكن هناك قواعد تستند إلى الخبرة والحس الثقافى لدينا، فنحن من يحدد فى دار الوثائق أن الملف الفلانى قد يشكل خطورة فى عرضه الآن، وأنه يجب حجبه لخمسين سنة أو أكثر، ولعلمك أن هناك ملفات يتم حجبها لمدة مئة سنة فى بعض الدول، ومسئولو المؤسسة هم من يحددون الملفات التى قد تهدد الأمن القومى، وكلنا أكاديميون وباحثون واعين. كما أن الوثائق كلها متاحة، والمحجوب منها لا يتعدى نسبة نصف فى المئة ويمكن الاستعاضة عنه بمصادرة بديلة.



المصدر: موقع دار الوثائق

– لماذا يتم حجب هذه الوثائق؟ هل لتخوفات طائفية مثلاً..؟؟

تاريخنا ليس فيه ما نخجل منه، خاصةً فيما يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فالوثائق تشير إلى أن كلا الطرفين كان متساوياً أمام القانون فى فترة تاريخنا الحديث، وكذلك تشير إلى علاقات اجتماعية جيدة.

– إذاً .. فما هو المحجوب؟

ليس هناك تحديد معين ، على سبيل المثال الوثائق المتصلة بقضايا الحدود نتحفظ على إظهارها، ولابد من خبراء يحددون ذلك، وكما ذكرت أنها لا تتعدى نصف الواحد فى المئة، وأغلبها موضوعات سياسية ومرتبطة بالأمن القومى أكثر من أن تكون موضوعات بحث تاريخي.

– هناك اتهام موجه إلى موظفى الدار بالتعسف فى التعامل مع بعض المترددين على قاعة الوثائق وإعاقة وصولهم إلى الوثيقة؟

قد يكون لدينا بعض المشاكل المتعلقة بالوظيفة وأداء بعض العاملين على خدمة الاطلاع على الوثائق، لكننا الآن فى مرحلة تطوير العاملين وأنا بنفسى أقول بتسهيل المهمة على المترددين والتواصل معهم لحل أى مشكلة قد تحدث، فالإساءة لأي باحث أعتبرها إساءة لشخصى.

– فى داخل سيمنارات التاريخ العلمية تحديداً شكا بعض الأساتذة الأكاديميين من أن باحثى دار الوثائق القومية لهم الأفضلية فى الوصول إلى الوثائق والاطلاع عليها عن بقية الباحثين؟

كل باحث لديه تصريح يحق له الاطلاع ، وليس من حق الباحث الاطلاع على الوثائق البعيدة عن موضوع بحثه، لأنه ليس بباحث من يريد الاطلاع على الوثائق دون خطة بحثية محددة.

– لكن أحيانا يكون الباحث بصدد التحضير لمؤتمر أو مهمة بحثية محدودة المدة، وعلى فترات متكررة. أيجب عليه إصدار تصاريح فى كل مرة؟

أود أن أقول فى هذا الصدد إن هناك من الأساتذة من تنقطع صلتهم بالتعامل مع الوثائق والدار بأكملها بمجرد وصولهم إلى درجة الدكتوراه، وحتى فى بحوث ترقيتهم لا يستخدمون الوثائق الأصلية ويعتمدون على الدوريات، ورغم هذا يذكر بعضهم دعاية سيئة عن الدار رغم ابتعاده عنها.. فى مرة سمعت تعليقاً فى أحد المناسبات العملية ينتقد الدار رغم إنى أعلم جيداً أنه لم يزر دار الوثائق منذ أكثر من عشر سنوات، بعض هذه المشاكل تكون مفتعلة.

– مشروع رقمنة الوثائق وإتاحة نماذج منها على الإنترنت. هل الهدف منه إتاحة الوثائق للباحثين عبر وسيط آخر؟

الحقيقة أنه لا توجد دولة فى العالم تتيح أرشيفها بشكل كامل على الإنترنت، وليس الهدف من هذا المشروع هو إتاحة الوثائق ولكن، التعريف بمحتوى الدار وما داخل ملفاتها من وثائق، مع نماذج معروضة لمجرد التعريف، وفى شهر أبريل سيكون المشروع قد انتهى بالفعل.

– هناك مشكلة تتعرض لها دار الوثائق نفسها تؤثر بشكل مباشر على إتاحة المعرفة للباحثين. وهى عن عدم إمداد الدار بالوثائق من الجهات المختلفة .. ما سبب ذلك؟

دار الوثائق هى وريثة دار الوثائق العمومية ، والأوقاف، والعدل، ووزارة الحربية التى تحولت فيما بعد إلى وزارة الدفاع، ومن هذه الجهات وغيرها تكون الأرشيف الأول، وحين تأسست دار الوثائق القومية عام ٥٤ خضعت لقانون الوثائق لسنة ٥٤ وهو غير ملزم لأى جهة بتقديم وثائقها إلى دار الوثائق، وقد أنهينا مشروع قانون جديد نأمل أن يتم تمريره بخصوص الوثائق، بحيث يتم إلزام الجهات بإرسال وثائقها إلى الدار بدلاً من أن تكون خاضعة لمزاجية الموظفين ، خاصة مع النظرة السلبية لفكرة الأرشيف الموجودة فى ثقافتنا.

– على أي أساس يتم اختيار الوثائق التى يتم توريدها للدار؟

هذه الوثائق قد لا تمثل أكثر من ٨ % من القوائم التى ترسلها الوزارات والمؤسسات للتخلص منها، ويحدد خبراؤنا ما يمكن أن تحتفظ به هذه الجهات لأغراضها الإدارية وتحديد ما تحتاجه الدار ، وهناك لجنة موجودة بالفعل تتعامل مع وزارات العدل والخارجية وباقى الوزارات التى تمدنا بالوثائق.. لكن هناك مشاكل أغفلها الكثيرون.

– مثل ماذا؟

دار المحفوظات بالقلعة هى الوارث الحقيقى للدفترخانة ، وتحتوى وثائق تستخدم فى أغراض معرفة الأطيان، وأسماء العائلات، لكن بعض هذه الوثائق وقد تقدر بنسبة ١٠ % من المهم أن تنتقل إلى الدار كي تفيد الباحثين فى الجوانب السياسية والتاريخية المختلفة.

> **لا توجد قواعد مانعة للوثائق بشكل مباشر، لكن هناك قواعد تستند إلى الخبرة والحس الثقافى لدينا، فنحن من يحدد في دار الوثائق أن الملف الفلاني قد يشكل خطورة فى عرضه الآن.**

– ألا ترى أن غياب وثائق الحروب قد أضعف قدرة الباحثين على إعادة كتابة التاريخ فى مصر وهو التيار الذي بدأ فى عديد من الدول؟

التاريخ لا يكتب مرة واحدة، بل يكتب عدة مرات وفقا لكفاءة الباحث والمصادر المتاحة. من المؤكد أنه من الصعب أن تكتب عن حرب مثل حرب ٥٦ فى ظل غياب الوثائق المصرية، مما يجعل الكتابات أقرب للانطباعية، وكذلك يتم الاعتماد على الوثائق الأجنبية ، وأنا أدعو إلى الإفراج عن هذه الوثائق، فهي خدمة قومية وليست خدمة للبحث فقط.



عماد أبو غازى: يجب أن تكون حرية البحث العلمي حرية مطلقة

حوار: خلود صابر



عماد أبو غازى

تثير الوثائق التاريخية الكثير من الجدل حول أحقية أفراد المجتمع – إضافة إلى الباحثين من مختلف الجنسيات – في الاطلاع عليها، وفى الحوارنا هذا مع الأستاذ الدكتور عماد أبو غازى الأستاذ بقسم الوثائق والمكتبات جامعة القاهرة، سنحاول التعرف على المشكلات المتعلقة بممارسة هذا الحق.

– فى البداية نود أن نتعرف على مفهوم الوثيقة؟

الوثيقة هى كل مستند مدون على أي وسيط، الشكل الشائع والتقليدي هى المواد المدونة على مواد الكتابة التقليدية منها البردي والورق، أو على المنسوجات أو الجلد، لكن المفهوم الحديث للوثائق اتسع ليشمل الوثائق المحملة علي وسائط فيلمية أو علي وسائط إلكترونية، الخرائط، الصور الفوتوجرافية، التسجيلات الصوتية، فالمفهوم أصبح أكثر اتساعاً بكثير، ما يميز الوثيقة عن غيرها من أوعية المعلومات أو المدونات، أن الوثيقة منتج تلقائي من خلال ممارسة البشر أو المؤسسات أو الدول لوظائفها الطبيعية، بمعني أن هذه الممارسة الطبيعية للحياة تفرز الوثائق.

ما يميز الوثائق أيضا غير ذلك أن لها قالب معين تصا غ من خلاله، هذا القالب معبر عن إطار قانوني وإطار اجتماعي وإطار سياسي تنشأ فيه الوثائق.

أذاً لدينا عدد متنوع من الوثائق، صادر عن جهات مختلفة، ولكن ماذا عن فكرة الإتاحة؟ بمعنى ما يجب أن يكون متاحاً، وما يجب أن يحجب؟

الأصل فى المبدأ الأرشيفي أن جميع الوثائق يجب أن تكون متاحة في يوم من الأيام، والمبدأ الحقوقي أيضا يعزز حق الأفراد فى المعرفة، لكن جزءاً منها مرتبط بمعاملات الدولة التي قد تمس أمنها القومي، فتفرض علي الوثائق درجات من السرية تقتضي مدد معينة من الحجب، وهذا أمر معمول به في جميع أنحاء العالم، لا توجد دولة وثائقها كلها متاحة من اللحظة الأولى.

هناك وثائق بحكم المنطق وبحكم الدساتير والقوانين لابد أن تكون متاحة مثل القانون والدستور الذي يجب أن يكون معلناً ومتاحاً من لحظة صدوره وإلا يفقد معناه.

فى النهاية لابد أن تكون الوثائق في تاريخ ما ، يتفق عليه المجتمع، متاحة للجميع.

– ما هي معايير تحديد درجات السرية للوثائق؟ وما هي الجهة المختصة بوضع هذه المعايير؟

الجهة صاحبة الوثائق هي وحدها التى لها الحق في تحديد درجات السرية، لا المؤرخ، ولا الأرشيفي، ولا الوثائقي، ولا الموظف العامل بدار الوثائق أو الأرشيف القومي، له الحق أن يقول ما هو سري، وما هو غير سري، الجهة التى تصدر منها الوثيقة أو تتلقاها هي التي تحدد إذا كانت هذه الوثيقة سرية أم لا ، وهذا ما هو معمول به فى العالم كله.

عندما طرح تعديل قانون الوثائق أشير في بعض الصحف أن المؤرخين والعاملين بالوثائق هم من يحددون درجات السرية ومدتها، هذا كلام لا يقوم على أي أساس من العلم أو المنطق، أو القانون.

– هل بمجرد خروج الوثيقة من الأرشيف الخاص بالجهة، ترفع عنها السرية؟

ليست بالضرورة، الأساس أن الوثائق لا تذهب لدار الوثائق إلا بعد انتهاء مدة السرية، ولكن فى بعض الحالات المحددة التى ينص عليها القانون، أو التى لها علاقة بظروف بعض الجهات، تنقل الوثائق إلى دار الوثائق وتحفظ بها كودائع مغلقة، ولا تفتح إلا بعد مرور مدة السرية، وهذا إجراء أرشيفي متعارف عليه، علي سبيل المثال وثائق انتخابات رئاسة الجمهورية تنقل بعد الانتخابات لتحفظ كوديعة مغلقة لمدة ست سنوات فى دار الوثائق القومية، بعدها يجوز الاطلاع عليها.

– هل يوجد ما يلزم الجهات المختلفة أن تسلم وثائقها سواء كانت سرية أو غير سرية إلى دار الوثائق؟

يوجد ولا يوجد، بمعنى أن القانون الصادر سنة ١٩٥٤ بإنشاء دار الوثائق القومية نص على أن الجهات الحكومية تسلم وثائقها، بعد انتهاء مدة الحفظ القانوني، أو بعد انتهاء مدة السرية، بمعنى أن بعض الوثائق – أصلاً – متداولة فى عمل الجهة ، وبالتالى لا يمكن تسلميها، لكن القانون استثنى بعض الجهات من هذا الإلزام، وبالتالى توجد ثغرة تشريعية فى القانون تحتاج إلى معالجة، بحيث أن وثائق جميع الجهات فى الدولة تنتقل إلى دار الوثائق فى النهاية، ومن حق هذه الجهات أن تحدد مدة السرية التى تناسبها أو ينص عليها فى القانون.

والمشكلة الثانية المتعلقة بالقانون، أنه لا ينص بشكل صريح على أن كل مؤسسات الدولة ملزمة بإيداع وثائقها في الأرشيف القومي، بما فيها المؤسسات الخاصة، مثل الأحزاب السياسية، الجمعيات الأهلية، النوادي الرياضية، شركات ، بنوك .

– من هو الشخص المؤهل للتعامل مع الوثيقة؟

أنا رأيي الشخصي أن المعلومات المتاحة بدار الوثائق لابد أن تكون متاحة للكافة، وهذا أيضاً يحتاج إلى نص واضح فى اللوائح، لأن قانون الوثائق لا ينص على أن الوثائق متاحة للباحثين فقط، لكن الواقع الفعلي أن الاطلاع فى دار الوثائق، بتصريح، ولا يمنح إلا لباحث، يتبع مؤسسة بحثية، بخطاب رسمي، وهذا في تقديري إجراء مخالف للقانون والدستور، لكن نقول – في الوقت ذاته – إن جزءاً كبيراً من هذه الوثائق يعتبر مادة أثرية، ذات طابع أثري، عندما يكون لدى وثيقة عمرها ١٢٠٠ سنة، لا يصح أن تكون متداولة، البديل زمان كان تصويرها بالميكروفيلم وتتاح من خلاله، النهاردة ممكن تحويلها لشكل رقمي وتتاح لكل الباحثين.

بعض الباحثين ينبغي أن يطلعوا على أصل الوثيقة، لأن جزءاً من دراستهم مرتبط بالناحية المادية للوثيقة.

– وماذا عن ضرورة الحصول على تصريح للاطلاع على الوثيقة ؟

هناك مستويان، أولاً: يجب أن أكون تابعاً لمؤسسة بحثية، ولا يوجد نص قانوني يوجب ذلك، لكن اللوائح الإدارية لدار الوثائق تشترط ذلك، وأري أن هذا مخالف للأعراف الأرشيفية فى العالم كله.

ثانياً: الباحث الذى يحصل على تصريح بالاطلاع يحدد له عدد من المجموعات الأرشيفية، وهذا إخلال بمبدأ أساسي من مبادئ علم الأرشيف، الذي يقوم على تبادلية العلاقة بين المجموعات الأرشيفية المختلفة داخل الأرشيف القومي، مثلاً فى مصر النظام قائم على تعدد المؤسسات الأرشيفية، ما بين دار المخفوظات، ودار الوثائق، ووزارة الأوقاف، وبعض المؤسسات الدينية المسيحية بها وثائق، ويجود مساحات كبيرة متداخلة فيما بينها.

أيضاً ممكن أن يكون التداخل بين أرشيفات فى بلاد مختلفة، لأنها تعبر أيضاً عن علاقات بين دول، فمثلاً أجد وثائق في الأرشيف المصري، تكملها وثائق فى الأرشيف البريطاني، ووثائق فى الأرشيف الأمريكي، وهكذا، وبذلك هذا يعد إخلالاً بقواعد البحث العلمي ومبادئ علم الأرشيف.

– بصفتك أستاذ جامعى تتعامل مع الطلاب والباحثين ، كيف تري حجم الحرية المتاح لهم فى المؤسسات الأكاديمية اليوم، فيما يتعلق بالعمل على الموضوعات التاريخية؟

هناك مشكلات خاصة بالبحث العلمي ، وليست خاصة بمؤسسات الأرشيف ذاتها، أن بعض الموضوعات لا تتوافر لها هنا القدرة أو الرغبة في الدخول إليها وبحثها، وهي المشكلة المتعلقة بالحرية بشكل عام، ليس فقط فيما يتعلق بالوثائق لكن فى كل التخصصات . هذه المشكلة ترتبط بتركيبة مجالس الأقسام، وحسب المواقف الشخصية للأساتذة، وأنا فى تصوري يجب أن تكون حرية البحث العلمي حرية مطلقة لا قيد عليها بأي شكل من الأشكال. لكن الواقع غير ذلك ، وهي ليست قيوداً قانونية، بل هي قيود شخصية نابعة من مواقف المسئولين عن هذه المؤسسات أو الأقسام العلمية.



تقرير هيومن رايتس ووتش:

القراءة بين الخطوط الحمراء: قمع الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية



سلطت دراسات أجريت مؤخراً عن العالم العربي الضوء على الحالة المتردية للتعليم الجامعي، ففي عام ٢٠٠٣، ركز "تقرير التنمية الإنسانية العربية"، الصادر عن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" على التعليم في المنطقة. وخلص التقرير إلى أن "المعرفة تبدو طريدة في البلدان العربية الآن.. غير أن مثل هذا الموقع لا يفي بحمل المطامح المشروعة للشعب العربي في وجود كريم ومقتدر في الألفية الثالثة". ويتمثل أحد الأسباب المهمة لهذا التدهور في الافتقار إلى الحرية الأكاديمية في الجامعات.

وتعد أوضاع الجامعات في مصر، والتي كانت من الناحية التاريخية رائدة في مجال التعليم في العالم العربي، نموذجاً لهذه المشكلة. فخلال إحدى زياراتها إلى مصر، وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن انتهاكات الحرية الأكاديمية متفشية في نظام التعليم العالي في البلاد. ومنذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تعرض عدد من الأكاديميين المصريين للتنديد بهم علناً، ولصدور أحكام قضائية ضدهم، فضلاً عن العنف البدني وغير ذلك من أشكال الترهيب، سواء من جانب مسئولين حكوميين أو أفراد وجماعات غير رسمية، ولا سيما في أوساط الإسلاميين المتشددين. ومن أشهر الحالات في هذا الصدد حالة الدكتور نصر حامد أبو زيد، الأستاذ في جامعة القاهرة، والذي اضطر للفرار من البلاد بعدما قضت محكمة مصرية بأنه مرتد بسبب دراساته عن القرآن الكريم. كما منع كتاب دراسي يتناول موضوعات جنسية للدكتورة سامية محرز، الأستاذة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتعرضت للهجوم في الصحافة ومجلس الشعب (البرلمان). أما الدكتور سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والذي نفذ مشاريع بحثية عن قضايا سياسية ودينية مثيرة للجدل من خلال مركز بحثي مستقل، فقد واجه المحاكمة والسجن على مدار ثلاث سنوات قبل أن يصدر الحكم ببراءته. وبالرغم من مرور سنوات عدة على بعض هذه الأحداث، فإنها لا تزال حية في أذهان الأكاديميين المصريين.

ولئن كان الاعتداء على الحرية الأكاديمية أقل بروزاً، فإنه أوسع انتشاراً مما توحي به الحالات التي تتصدر العناوين الرئيسية، فقد طال القمع الذي تمارسه السلطات الحكومية والجماعات غير الرسمية جميع الجوانب الأساسية للحياة الجامعية، بما في ذلك التدريس، والبحوث، والأنشطة الطلابية، والاحتجاجات داخل الجامعة. فالرقابة تحول دون قيام الأساتذة بتدريس كتب بعينها، وتؤدي شروط الحصول على تصاريح لإجراء استبيانات ودراسات مسحية إلى إعاقة البحوث في مجال العلوم الاجتماعية. ويحد مسئولو الجامعات والشرطة من الأنشطة الطلابية خارج قاعات الدراسة، وكثيراً ما تتصدى قوات الأمن بعنف للمظاهرات داخل الجامعة، ومن شأن هذه الانتهاكات الواسعة النطاق أن تؤدي إلى خنق حرية النقاش وتبادل الأفكار، مما يمنع الطلاب المصريين من الحصول على تعليم جيد، كما يمنع الباحثين المصريين من تعزيز المعرفة في مجالاتهم.

وتشارك الأطراف الفاعلة، من الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، في تردي حالة الحرية الأكاديمية في مصر، إذ تقدم قوات الأمن الحكومية دون سند من القانون على اعتقال النشطاء الطلابيين الذين يرشحون أنفسهم لانتخابات الاتحادات الطلابية أو يتظاهرون داخل الجامعة، بل وأحياناً ما تعذبهم. وتفرض الحكومة ضغوطاً إضافية من خلال عمداء الكليات المعينين والقوانين المقيدة. أما التدخل من جهات غير حكومية، فيأتي معظمه من الإسلاميين المتشددين، الذين يحرك الدافع الديني أنشطتهم السياسية، إذ تقوم هذه الفئة بترهيب الأساتذة والطلاب من خلال أساليب شتى، من بينها الدعاوى القضائية والاعتداءات البدنية. وقد اتهم أحد الأساتذة المتشددين الإسلاميين بخلق "مناخ من الإرهاب"، يخشى فيه الباحثون من وصم محاضراتهم وأبحاثهم بالزندقة. وفي بعض الحالات، تغذي مصادر القمع هذه بعضها البعض، إذ يسعى بعض الأكاديميين إلى استرضاء الإسلاميين لخشيتهم من تزايد القمع الحكومي، ويرضون بالقمع الحكومي لخشيتهم من غضب الإسلاميين.

وقد أدي القمع المستمر على مدى سنوات إلى خلق مناخ من الرقابة الذاتية في الجامعات المصرية، ويعترف الأساتذة والطلاب بأن هناك قضايا بعينها، وهي أساساً قضايا السياسة والدين والجنس، لا يمكنهم مناقشتها إلا في أضيق الحدود، ويقولون إنهم أحرار في أن يقولوا ما يريدون ولكن بشرط ألا يتجاوزوا أياً من "الخطوط الحمراء" المحرمة. ويمكن أن تلحق الرقابة الذاتية ضرراً بالتعليم العالي لا يقل عن ضرر القمع المباشر، كما أنها دليل على أن كثيراً من الأكاديميين المصريين قد كفوا عن مقاومة انتهاكات الحرية الأكاديمية، بل وأصبحوا يقرونها في بعض الأحيان.

وقد تفاقمت انتهاكات الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية من جراء القيود المؤسسية، مما أسهم في تدهور مستوى التعليم في مصر. إذ تتحكم السلطات في تعيين أعضاء هيئة التدريس وترقياتهم، ويؤدي تبني منهج صارم بخصوص التعليم إلى إعاقة الإبداع في مختلف مراحل النظام الجامعي، من امتحانات القبول إلى برامج الحصول على درجة الدكتوراه، كما يحرم الطلاب من الحق في اختيار مجالاتهم الأكاديمية بصورة حرة. وأدى الافتقار إلى الاعتمادات المالية الكافية إلى تردي المرافق الجامعية، كما حدا بالأساتذة إلى البحث عن أماكن أخرى للعمل. وقد وضعت وزارة التعليم العالي خطة للإصلاح في المستقبل، ولكن مازال من المبكر معرفة ما إذا كان لدى الحكومة ما يكفي من الأموال، فضلاً عن الاستعداد، لتنفيذها.

وكان من شأن تفشي الانتهاكات على أيدي الأطراف الفاعلة من الجهات الحكومية وغير الحكومية، فضلاً عن ردود الفعل التي تتسم بالخوف من جانب الأكاديميين، أن يؤدي إلى ركود المناخ التعليمي، ففي مقابلاتهم مع منظمة هيومن رايتس ووتش، ذكر الأساتذة والطلاب مراراً أن الجامعات المصرية لم تعد مراكز للتفكير الإبداعي، كما أصبح التعليم العالي يقوم في معظمه على التلقين، وغدا العاملون به يؤثرون السلامة. وتقول آن رضوان، المديرة التنفيذية لهيئة فولبرايت في القاهرة، والتي تتابع الوضع الأكاديمي في مصر منذ زمن طويل، إن "المناخ يتسم بالفتور، ولا يقدم حافزاً بشكل يومي.. فالخوف يدفع الناس إلى الاعتقاد بأن من الأفضل استمرار الوضع على ما هو عليه، والحفاظ على الأمور هادئة". ولا يقتصر أثر الإحساس العام باللامبالاة على مستوي التعليم، بل يمتد إلى المجتمع بأسره. فالواجب أن تكون الجامعات بمثابة ساحة لإعداد وتدريب قادة البلاد، ومنتدى لمناقشة الحلول للمشكلات التي تعاني منها. ولكنها في الوقت الراهن تخفق في القيام بكلا الدورين.

ويعرض التقرير الحالي النتائج التي خلصت إليها منظمة هيومن رايتس ووتش من زيارة إلى مصر لإجراء بحوث، استغرقت ثلاثة أسابيع خلال الفترة من ١٢ فبراير / شباط إلى ٥ مارس / آذار ٢٠٠٣، بالإضافة إلى محاورات عبر الهاتف وبحوث في مواد وثائقية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام، ٢٠٠٥ . وقد التقت هيومن رايتس ووتش مع ٢٧ أستاذاً و ١٦ طالباً من القاهرة والإسكندرية، كما اطلعت على مواد منشورة تلخص تجارب كثيرين آخرين. والتقت المنظمة أيضاً مع عدد من مسئولي الحكومة المصرية ومع رقيب حكومي، ونحو ٢٠ من المحامين، والصحفيين، وممثلي المنظمات غير الحكومية، والدبلوماسيين الأجانب الذين تعاملوا مع قضايا الحرية الأكاديمية، وبالإضافة إلى ذلك، راجعت المنظمة القوانين الدولية والمصرية وتاريخ الجامعات المختلفة .

وركـزت البحوث على جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية فى القاهرة، والأولى هى أقدم وأعرق جامعة حكومية فى مصر، أما الثانية فهي أقدم وأعرق جامعة خاصة فيها . كما شملت مقابلات المنظمة أشخاصاً من جامعات عين شمس، والإسكندرية ، وحلوان ومن ثم، يغطى منظور المنظمة معظم المؤسسات الأكاديمية الشهيرة والتى تحظى بمكانة مرموقة فى البلاد.

ومنذ زيارة منظمة هيومن رايتس ووتش فى عام ٢٠٠٣، اتخذ عدد من الأساتذة والباحثين المصريين بعض الخطوات لتعزيز الحرية الأكاديمية . ففى خريف عام ٢٠٠٣، شكل عدد من أساتذة الجامعات " مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة – ٩ مارس / آذار". وقد استمدت اللجنة اسمها من التاريخ الذى استقال فيه أحمد لطفى السيد من رئاسة جامعة القاهرة فى عام ١٩٣٢ احتجاجاً على قرار الحكومة بفصل العلامة الشهير طه حسين . وعملت هذه المجموعة على التوعية بالافتقار إلى الحرية الأكاديمية، وذلك فى احتفالات تقام سنوياً يوم ٩ مارس / آذار ، كما أرسلت خطابات إلى إدارات الجامعات للاحتجاج على تدخلات قوات الأمن فى العملية التعليمية. ومؤخراً نشرت " اللجنة المصرية للدفاع عن الديمقراطية" تقريراً عن انتخابات الاتحادات الطلابية التى أجريت فى أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٤ فى أربع جامعات مصرية . كما نشر الدكتور رؤوف عباس ، أستاذ التاريخ فى جامعة القاهرة، سيرة ذاتية تضمنت بعض أحداث التدخل الحكومى فى الحياة الجامعية. وتمثل هذه الأعمال مبادرات مهمة من جانب الأكاديميين المصريين دفاعاً عن الحرية الأكاديمية.

وإلى جانب تسليط الضوء على الحالة المثيرة للانزعاج التي آل إليها المناخ الأكاديمي فى مصر، يوضح تقرير هيومن رايتس ووتش ما تنطوى عليه القيود المفروضة على الحرية الأكاديمية من انتهاك للقانون الدولى، ذلك أن مبدأ الحرية الأكاديمية مشتق فى أحد جوانبه من الحق فى التعليم، وهو حق معترف به دولياً يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صادقت عليه مصر. وتقول لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنه ما من سبيل للتمتع بالحق فى التعليم إلا إذا كان مصحوباً بضمان الحرية الأكاديمية لأفراد هيئة التدريس والطلاب.

وتشمل الحرية الأكاديمية حقوقاً للأفراد فى مجتمع الجامعة، مثل حرية الرأى ، والتعبير، وتكوين الجمعيات أو الانتماء إليها ، وحرية التجمع ، والاستقلال الذاتيّ للمؤسسات الجامعية، التى يجب أن تكون فى نجوة من أي تدخل حكومي يعوق رسالتها التعليمية.

ومن خلال قمعها المتفشى للحرية الأكاديمية، فإن مصر تنتهك القانون الدولى ، فالحكومة تخنق حرية الأشخاص الذين يسعون للمشاركة ، فرادى أو جماعات، فى كافة جوانب الحياة الأكاديمية ، وتحتفظ بسيطرتها البوليسية والإدارية والقانونية على الجامعات، مما يسلبها استقلالها الذاتى المؤسسي، ويجب على مصر اتخاذ خطوات لتصحيح هذه الانتهاكات والتجاوزات بالسبل القانونية والإدارية، كما يجب عليها منع الاعتداءات على الحرية الأكاديمية من جانب الأفراد أو الجماعات.

ومن جهة أخرى، يجب على المجتمع الدولى إدراك المشاكل العامة التى يعاني منها التعليم العالى فى مصر، وإيجاد سبل بناءة للدفع نحو التغيير، ولئن كانت بعض الحالات الجسيمة قد آثارت انتباه العالم الخارجي، فإن الحكومات ووسائل الإعلام الأجنبية لم تقر دائماً بخطورة انتهاكات الحرية الأكاديمية وتفشيها فى مصر. ففى تقريرها بشأن حقوق الإنسان عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، نددت وزارة الخارجية الأمريكية بمحاكمة سعد الدين إبراهيم، وما لها من " أثر رادع" على حرية التعبير ، بيد أنها قالت – وجانبها الصواب فى ذلك – أن " الحكومة لم تقيد بصورة مباشرة الحرية الأكاديمية فى الجامعات" أما تقرير لجنة الحادى عشر من سبتمبر / أيلول الصادر مؤخراً فقد أوصى بأن ترصد الولايات المتحدة أموالاً من أجل " إعادة بناء برامج المنح الدراسية، والتبادل ، والمكتبات " وشراء الكتب الدراسية فى العالم العربي. ورغم أن المساعدات المالية لتوفير الموارد، والوسائل التقنية، والمرافق ، والتسهيلات يمكن أن تسهم فى إصلاح جوانب النقص القائمة فإن مثل هذه الأموال سوف تذهب هباءً منثوراً ما لم تعالج القيود التى تكبل الحرية الأكاديمية، والتى نعرضها لها بالتفصيل فيما يلى . والأولى بالجهات المانحة الكبرى التى تقدم المعونات لمصر، مثل الولايات المتحدة والمجتمع الدولى، أن تلم بانتهاكات الحرية الأكاديمية فى هذا البلد، وتحيط بها علماً، ثم تستخدم نفوذها للمساهمة فى وضع حد لها.